2017

أسباب هجرة العقول ونتائجها الاقتصادية على التنمية الاقتصادية في مصر

شيماء عصام عبد الرحمن مصطفى أبو العلا

باحث ماجستير – بقسم الاقتصاد

كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

جامعة الإسكندرية

الملخص

تختص هذه الدراسة بالبحث والتحليل في أسباب ظاهرة استنزاف العقول في مصر وآثارها في الاقتصاد المصري بصفة خاصة لأنها شهدت العديد من الاضطرابات السياسية والاقتصادية. كما تعتمد الدراسة على تحليل العلاقة الكمية بين هجرة العقول في مصر وأسبابها ودوافع المهاجرين، وكذلك الآثار الكمية الاقتصادية الناتجة عنها على رصيد المجتمع من رأس المال البشري وتأثيره في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والأثر السلبي فيه للهجرة من خلال اتباع المنهج الاستنباطي. ويمكن تقسيم ما توصلت إليه الدراسة إلى شقين، الأول أن الدوافع التي تؤدي إلى انتقال الأدمغة تكون اقتصادية واجتماعية وسياسية وأكاديمية وثقافية. الشق الثاني، على الرغم من وضوح الآثار الإيجابية المباشرة وغير المباشرة لهجرة العقول في سوق العمل المصري بشكل جزئي والاقتصاد بشكل كلي، التي تتجسد في العلاقة الطردية ما بين إجمالي أعداد المهاجرين المصريين وحجم التحويلات المالية المتلقاة وتخفيض حدة البطالة وتدوير العقول والتغذية العكسية للتقنية من خلال المهاجرين باعتبارهم سفراء مصر خارجيًا وتحفيز الاستثمار في التعليم; فإن هذه الهجرة تؤثر تأثيرًا سلبياً في التنمية الاقتصادية في مصر. وبناء على ذلك، تتمثل الآثار طويلة الأجل لهجرة الأدمغة في أن المكاسب التي تحصل عليها الدول المستقبلة أكبر من المكاسب التي تحصدها الدول المصدرة من هجرة عقولها وكفاءاتها، مما يتسبب في اتساع فجوة الدخل والإنتاج ما بين الدول الغنية والفقيرة التي من الصعب سدها. وأخيرًا توصي الرسالة بالاهتمام بالعقول المهاجرة من الشباب لأنهم ركيزة الدولة في التنمية الاقتصادية وتنفيذاً لأهداف خطة التنمية المستدامة مصر 2030.

Abstract

This study is concerned with the research and analysis of the causes of brain drain and its effects on the Egyptian economy, which witnessed many political and economic disturbances. The study also analyzes the quantitative relationship between the brain drain in Egypt and the determinants of migratory motives, as well as the quantitative economic effects resulting from them on the stock of human capital and its effect on

the total productivity of the factors of production and the negative impact of migration on it. **The findings of the study can be divided into two parts:** First, the motives that lead to migrate are economic, social, political, academic and cultural. In spite of the obvious direct and indirect effects of migrations on the Egyptian labor market partly and the economy in general, which is reflected in the positive relationship between the total number of Egyptian migrants and the volume of remittances received, reduce unemployment, transfer of technology through Egypt drains abroad and stimulate investment in education. Second, this migration negatively affects Egypt's economic development. Thus, the long-term effects of brain drain are that the gains received by receiving countries are greater than the gains that the exporting countries derive from the migration of their minds and efficiencies, thus widening the income and production gap between rich and poor countries which is unbridgeable. Finally, the study recommends attention to the young migrants drains because they are the pillars of the state in economic development and in implementation of the objectives of the sustainable development plan Egypt 2030.

مقدمة

لقد حسمت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة تعريف الهجرة، فجاءت الهجرة في القرآن الكريم بأنها هجرة الروح والجسد، مما يعني هجرة المسلم ليس فقط من العصيان إلى الطاعة ولكن أيضاً الانتقال بغرض الرزق والإقامة والدراسة; فان الله لم يغلق باب الهجرة إلى أن يرث الأرض ومن عليها. وتتمثل دوافع الهجرة كما في قوله تعالى**{وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا}** (سورة النساء، الآية 100)، وكذلك كما في (الآية 20 من سورة التوبة) **{الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ}**. أما الهجرة في السنة النبوية، **فعن أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن**

الخطاب رضي الله عنه، قال: (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنما الأعمال بالنيّات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه) (الشبلي، 2012، ص. 16- 32).

إن أكبر ما يفقده أي بلد هو هجرة عقوله أو استنزاف أدمغته التي تشكل مسيرة الأوطان نحو التنمية الاقتصادية على المدى القصير والمدى البعيد، وتعد هذه الظاهرة على رأس هرم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بالدول النامية لكونها من أهم المشكلات التنموية، ومن ثم فإن ذلك يحتاج إلى أن ندرك ونعي خطورة هذه الهجرات، فتوافر تلك العقول من العوامل المحفزة لعملية التنمية. وتؤدي عملية الهجرة إلى تدمير جزئي للثروة البشرية في الوقت الذي تؤكد النظرية الاقتصادية ونظريات التنمية على دور رأس المال البشرى في النمو طويل الأجل (إمام، 2009، ص.3). وتعد هجرة العقول ظاهرة تاريخية عالمية لم تتوقف عبر التاريخ مع تغير زمانها ومكانها، تأثرت بها جميع دول العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية. وبناء على ما سبق، أضحت ظاهرة هجرة العقول من أهم الظواهر البشرية المركبة متعددة الأبعاد، فهي ليست نتاجًا لعوامل محلية وإقليمية فقط، وإنما أيضا هي نتاج لأبعاد عالمية، لعبت العولمة دورًا مباشرًا لإبرازها.

فقد اجتذبت هذه الظاهرة اهتمام الدول والمؤسسات الدولية والباحثين نظرًا لما يحدثه هذا النوع من الهجرة من تأثيرات ايجابية وسلبية في الدول التي تغادرها وتلك التي تستقر فيها; إذ إن الدول التي تفقد جزءًا كبيرًا من كفاءاتها يسبب لها ذلك خسائر كبيرة ويؤثر على خطط التنمية فيها، لا سيما وأن معظمها ما يعرف بدول العالم الثالث، بينما الدول التي تستقبل هذه الكفاءات توظفها وتحقق منها فائدة لاسيما وأن هذه الكفاءات لا يتم الاستفادة من معظمها حال بقائها في بلادها، لأن الدول النامية تغفل لهذه الظاهرة. وعادة ما ينظر إلى هذه الظاهرة على أنها "لعبة صفرية"، حيث يفترض مكسب أحد الطرفين خسارة الطرف الآخر. ومن أجل تحديد النتائج الإيجابية والسلبية للهجرة بالنسبة لكل من الدول المرسلة والمستقبلة، والفائز والخاسر على حد سواء، فقد تناولتها الأجندات السياسية والاجتماعية والسياسية ونوقشت بشكل مكثف في العديد من المناقشات الأكاديمية.

وهناك جدل واسع ما زال قائمًا حول تأثير اصطياد العقول في معدلات النمو الاقتصادي بوصفه مؤشرًا للتنمية الاقتصادية، وهل يؤثر ذلك سلباً وفقاً لرؤية الأدبيات التقليدية؟ أو إيجابيًا وفقًا للتوجهات الحديثة التي ترى أن هجره العقول يمكن أن تمثل دافعًا للأفراد لزيادة الاستثمار في رأس المال البشري أملاً في الحصول على فرص للهجرة وتحقيق مستويات دخول مرتفعة، ويطلق على هذا الأثر مكسب العقول، وبالتالي يترتب على زيادة الاستثمار البشري ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي (GNP)، ومن ثم ارتفاع متوسط نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).وقد أدت الفوارق في الدخل وتسهيلات البحث العلمي مع زيادة أعداد الخريجين المتخصصين بالدول النامية إلى زيادة مخزون رأس المال البشري بالدول المتقدمة.

ويواجه الكثير من المجتمعات ومنها مصر تحديات كبيرة في جهودها المبذولة لدفع عجلة التنمية بأبعادها المختلفة، ومن أهم هذه التحديات الحاجة إلى تعزيز وتكوين رأس المال البشري بما يعظم من المردود الاقتصادي والاجتماعي خاصة في ضوء الموارد الطبيعية والتحولات الاقتصادية التي يرافقها في كثير من الحالات زيادة في معدلات الفقر والبطالة، مما دفع بالعديد إلى الهجرة بحثاً عن فرص أفضل للرزق والمعيشة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2011، ص1). فحرمان الدول من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في كل مجالات التنمية من أهم الآثار السلبية للهجرة، وبالرغم من الآثار السلبية لهجرة العقول في التنمية الاقتصادية فأنها مثل العملة لها وجهان.

ومن الملاحظ قلة الاهتمام بقضية الهجرة والتنمية في مصر في الدوائر والنقاشات السياسية حول كيفية جذب تحويلات المهاجرين لأغراض الاستثمار وتوفير النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية وخاصة ذوي المهارات العالية منهم، لذلك يجب علينا أن نهتم بهذه القضية بوصفنا باحثين، والبحث عن حلول وتقديمها لصانعي القرار. ولذلك يجب الاستفادة القصوى من المهاجرين الذين يمثلون ثروة قومية عظيمة (الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، 2011، ص1).

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة الأساسية في التحقق من طبيعة العلاقة بين هجرة العقول والتنمية الاقتصادية في مصر وتحليلها، من حيث الأسباب سواء إن كانت أسباباً سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية.

لذلك يتعين على الدراسة الإجابة عما يلي:

1- ما الأسباب الرئيسية المؤدية إلى مشكلة هجرة العقول في مصر وتحليلها؟

2- ما الآثار الاقتصادية المترتبة على مشكلة هجرة العقول في مصر؟

وستحاول الدراسة التوصل إلى مجموعة من السياسات هدفها المحافظة على البقية الباقية من رأس مالنا البشري الذي باتت مهددًا بشكل أكبر من ذي قبل، في ظل نظام العولمة الذي يسعى لتفعيل وتنشيط آليات سوق العمل العالمي الذي تخصص في اقتناص الكفاءات العالية من البلدان النامية لصالح الدول المتقدمة. فالاستثمار في تنمية العنصر البشري أصبح يشكل في حد ذاته أحد عوامل التقدم التكنولوجي، لدوره الأساسي في تحسين الإنتاجية وزيادة مستويات التشغيل، فضلاً عن كونه العامل الأساسي وراء الارتقاء بعناصر الإنتاج. وتحاول الدراسة بحث الأسس العلمية للمحافظة على الكفاءات العلمية، ووضع استراتيجية لرفع مستوى مشاركة تلك الكفاءات في عملية الإنتاج بما يرفع معدل مساهمتها في دفع عملية التنمية الاقتصادية.

هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد أسباب هجرة العقول وآثارها في التنمية الاقتصادية، ومن هذا الهدف توجد أهداف فرعية يمكن تحديدها فيما يلي:

1- التوصل إلى العوامل الطاردة والجاذبة لهجرة العقول ذات الاستقطاب العالي.

2- تحليل آثار هجرة العقول في التنمية الاقتصادية.

3- تقدير محددات هجرة العقول وتقدير آثارها الاقتصادية في التنمية الاقتصادية في مصر.

4- محاولة التوصل إلى استراتيجية تعالج بأفضل الطرق الممكنة الحد من الآثار السلبية لهجرة العقول في مصر وتعظيم آثارها الإيجابية.

أهمية الدراسة

في إطار تأكيد نظرية التنمية على دور رأس المال البشرى في عملية التنمية الاقتصادية، تتضح أهمية الدراسة في التوصل إلى الأسباب وراء انتقال رأس المال البشرى وكذلك النتائج التي يمكن أن تترتب على انتقاله من مصر بوصفها دولة نامية إلى الدول المتقدمة. ونظرًا لأن الجدل بشأن تلك القضية مازال مستمراً، وبالتالي تظل هناك حاجة إلى دراسات أخرى للحصول على أدلة

حول هجرة العقول، وخصوصًا أن كثيرًا من الدراسات في هذا المجال استمرت لفترات طويلة دراسات نظرية ولم تستخدم نماذج تطبيقية، وذلك قبل أن تتوفر بيانات يمكن الاعتماد عليها عن الهجرة الدولية مصنفه وفقًا لمستويات التعليم.

ومن الناحية الأكاديمية تعد هذه الدراسة من الدراسات التي تتبنى ظاهرة هجرة العقول من وجهة نظر تطبيقية، حيث ستقوم الباحثة بالحصول على بيانات سنوية ومتغيرات متعددة. كما أنه بالرغم من ارتفاع أعداد المهاجرين المصريين ذوي المهارات العالية، سواء في البلدان العربية أو في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فإن دراسة آثار تلك الهجرة في التنمية الاقتصادية تحتاج إلى مزيد من البحث والاختلاف عن الدراسات السابقة، وهذه الدراسة يأتي في هذا السياق.

أما من الناحية التطبيقية، فتحاول هذه الدراسة التوصل لرؤية مستقبلية للحد من هجرة العقول المصرية، وتحديد مسئولية الحكومة والمؤسسات الحكومية والجامعات ومؤسسات البحث عن تلك الظاهرة. كما تحاول الدراسة تقديم بدائل في صنع واتخاذ القرار من خلال التوصل إلى نظم وإجراءات مرنة ومتكاملة تتعامل مع العقول المصرية المميزة ومراعاة احتياجاتها وكيفية استثمارها والاستفادة منها، وتطبيق الآليات اللازمة للعمل من أجل تحقيق التنمية لأهدافها.

الفرض الأساسي للدراسة

بنيت هذه الدراسة على فرض مضمونه أن رأس المال البشري والمتمثل في العقول البشرية ومنها العقول المهاجرة يؤثر في معدل التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن هجرة العقول تعتبر مؤثرًا أساسيًا في عملية التنمية الاقتصادية، وفي هذه الدراسة سأحاول تقدير واختبار هذا الفرض.

منهج الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة السابقة ذكرها ستجمع الدراسة ما بين المنهج الاستنباطي في التحليل النظري لأسباب ومحددات هجرة العقول بمصر والتوقعات المسبقة لآثارها الكمية على رصيد المجتمع من رأس المال البشري، وتأثيره في الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج والأثر السلبي للهجرة عليه.

الدراسات السابقة

1- **دراسة بعنوان: "هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية" (1990-2010) (مرزوق، 2010).** قامت بتقدير حجم وتوزيع المهاجرين السوريين، وتقدير العوامل الدافعة للهجرة والآثار المترتبة عليها بالنسبة للاقتصاد السوري، ونظراً لعدم توافر إمكان إجراء بحوث ميدانية، تم تحليل البيانات الفقيرة المتوفرة. وهدفت الدراسة إلى توضيح الهجرة الدولية واتجاهاتها وعوامل جذب ودفع الهجرة، والعرض والطلب في سوق العمل الدولية، وكذلك حجم هجرة العمالة السورية وتوزيعها الجغرافي، وهجرة الكفاءات العلمية السورية والآثار المترتبة على عملية التنمية والتطور العلمي والمعرفي.

وخلصت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات التي تقضي بضرورة القضاء على الفساد واستعادة دور المؤسسات والقوانين وتصالح السلطة مع المجتمع; من خلال مشاركته في البحث والتطوير وارساء بنية تحتية علمية، والتمويل بنوعيه، كما توصلت إلى تشخيص أكثر دقة وموضوعية للظاهرة وانعكاساتها.

2- **دراسة بعنوان: "هل بإمكان هجرة العقول أن تؤثر ايجابيًا في النمو الاقتصادي للدول المصدرة لتلك العقول؟" (Mountfod A., 1997)**، تهدف الدراسة من خلال النموذج النظري إلى توضيح أن هجرة العقول تزيد الإنتاجية في الدول النامية المصدرة للعقول، بمعنى أن احتمال هجرة العقول يحفز الأفراد على مزيد من التعليم ومن ثم تراكم رأس المال البشري، مما يساعد على رفع مستوى الانتاجية ومن ثم معدل النمو الاقتصادي. وذلك يعني أن إقبال الأفراد على التعليم طمعًا في تحقيق عوائد من الهجرة المحتملة، وما يترتب على ذلك الإقبال قد يوازن الأثر السلبي للهجرة.

3- **دراسة بعنوان: "أثر هجرة العقول ومكاسبها على النمو الاقتصادي في الصين" (Ha Wei., Yi J., Zhang J., 2009)**، هذه الدراسة تميز بين الهجرة المؤقتة والهجرة الدائمة والمستوى التعليمي للمهاجرين, فبحثت في تأثير الهجرة في النمو الاقتصادي من خلال متغير رأس المال البشري في البلد المصدر للعقول، وذلك من خلال بيانات مجمعة لمجموعة من الأقاليم الصينية في الفترة من (1980 -2005 م). وتوصلت الدراسة إلى أن الهجرة بشقيها لها أثر سلبي في النمو. ومن جهة أخرى، توصلت الدراسة إلى أن الهجرة

الدائمة تؤدي إلى زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم، وأنه كلما ارتفع مستوى تعليم المهاجر ازدادت معدلات الالتحاق بالتعليم، علماً بأن الحصول على درجة علمية يعد في الصين الطريق الوحيد للهجرة الدائمة.

4- **دراسة بعنوان: "هجرة الأدمغة وتكوين رأس المال البشري في البلدان النامية: الفائزون والخاسرون" (Beine, Docquier, Rapoport, 2008)**، بحثت الدراسة في كيفية توازن الآثار الإيجابية والسلبية لهجرة العقول، ولذا قامت بتقدير احتمالات هجرة الكفاءات في (127) دولة نامية. وتم استخدام بيانات عن معدلات الهجرة حسب مستوى التعليم، وتم تقدير واختبار النموذج من خلال المربعات الصغرى العادية (OLS)، وتوصلت الدراسة إلى أن مضاعفة معدل هجرة الكفاءات يحفز زيادة تكوين رأس المال البشري بـ 5% في الدولة الأصلية، وحاولت تقدير الأثر الصافي لهجرة العقول في كل دولة، فوجدت أن معظم الدول التي تنخفض فيها مستويات رأس المال البشري ومعدلات هجرة العمالة الماهرة تحقق في النهاية أثرًا صافيًا موجبًا. وعلى العكس، يبدو أن لهجرة العقول آثارًا سلبية في الدول التي يرتفع فيها معدل هجرة الأفراد الحاصلين على التعليم العالي (أكثر من 20%)، وترتفع فيها نسبة هؤلاء الأفراد من السكان البالغين (إلى أكثر من 5%).

5- **دراسة بعنوان: "سياسة البحث العلمي في مصر وهجرة العقول (2003)" (نوير، 2003).** تسعى الدراسة لتوضيح مؤشرات وملامح هجرة العقول في مصر واستكشاف مدى مسئولية سياسة البحث العلمي عن تلك الظاهرة. فتوصلت إلى أن الخسائر التي منيت بها البلدان العربية من جراء هجرة الأدمغة العربية 11 مليار دولار تقريبًا في عقد السبعينيات، وأن الدول الغربية هي الرابح الأكبر من 450 ألفًا من العقول العربية المهاجرة، وأن الخسائر الاجتماعية نتيجة هذه الظاهرة تقدر بـ 200 مليار دولار. وأضافت الدراسة أنه في حين تخسر الدول العربية وفي مقدمتها مصر فإن إسرائيل تستفيد من المهاجرين عالي التأهيل القادمين إليها من شرق أوروبا وروسيا وبعض الدول الغربية، وأن مصر تعد الخاسر الأكبر من هجرة الكفاءات في الكم المطلق؛ ففي أميركا حوالي 318 كفاءة مصرية، وكندا 110 وأستراليا 70، 35 في بريطانيا، و36 في فرنسا وتحظى الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر من الكفاءة والعقول العربية بنسبة 39% تليها كندا 13% ثم أسبانيا بنسبة 5,1% وتتضمن

هذه الأرقام العديد من التخصصات المختلفة الحرجة والاستراتيجية وكذلك من العلوم الإنسانية.

6- **دراسة بعنوان: "معايير جذب الكفاءات العلمية خارج البلد من وجهة نظر الكفاءات العلمية داخل البلد" (السلطاني، والأسدي، 2009)**، وتهدف إلى دراسة ظاهرة هجرة العقول العراقية ومحاولة وضع معايير لاستقطابها والحد من استمرار الهجرة. ويعتقد الباحثان أن تحقيق هذا الهدف سيتم من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما أسباب هجرة الكفاءات العراقية؟ وما المعايير اللازمة لاستقطاب الكفاءات العراقية المهاجرة ؟ وبعد تحديد مجتمع الدراسة أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الكوفة، تم سحب عينتين عشوائيًا بالطريقة الطبقية العشوائية، وتم الاعتماد على الاستبيان بوصفة أداة لجمع البيانات ومعالجة البيانات من خلال البرنامج الإحصائي (Spss).

وتوصلت الدراسة إلى وجود خمسة معايير تفوقت على المتوسط الفرضي، ولم تحظَ أربعة معايير بالنسب المطلوبة لقبولهم، ويرجع ذلك إلى أن كفاءات الداخل يعتقدون أنهم عانوا أكثر مما عانى كفاءات الخارج وبالتالي فهم أحق، وأن عودة كفاءات الخارج سيكون منافسًا قويًا لأغلب كفاءات الداخل من درجة مدرس مساعد ومدرس وعليه حرمانهم من الامتيازات، مما يتطلب نشر الوعي بأهمية العنصر البشري الكفء المهاجر والاهتمام بهيئات التدريس وتوفير مستلزماتهم كافة.

خطة الدراسة

تشتمل الدراسة فضلاً عن المقدمة والنتائج والتوصيات وقوائم المراجع والملحق علي المكونات الآتية:

- المبحث الاول: أسباب هجرة العقول المصرية
- المبحث الثاني: النتائج الاقتصادية المتوقعة لهجرة العقول المصرية
- المبحث الثالث: توزيع هجرة العقول المصرية
- المبحث الرابع: السياسات الحكومية لترشيد الهجرة
- وسوف نتناولها بالدراسة والتحليل علي التوالي.

المبحث الأول: أسباب هجرة العقول المصرية

تؤثر كل من الظروف الاقتصادية والاجتماعية ومعدلات التنمية بشكل مباشر في قرار هجرة العقول من مصر، وخصوصًا الدوافع الاقتصادية فهي المحدد الأساسي للهجرة (وزارة القوى العاملة والهجرة، 2003، ص، 52). وتتشابه الأسباب الاقتصادية الدافعة للهجرة; فنجد أن الفقر لا يقتصر فقط على مفهوم واحد، ولكنه يمتد ليشمل الفقر في الامكانات والقدرات حيث ينعكس على نقص الخدمات الأساسية وانخفاض مستوى المعيشة ونوعية الحياة معاً، ولذلك يعد الفقر من أهم أسباب الهجرة. وفيما يلي عرض مفصل لأسباب الهجرة وهي:

1- الأسباب المؤدية لهجرة العقول:

السبب الأول: أسباب اجتماعية

1-1- تشجيع الحكومة المصرية سياسة ظاهرة الهجرة سواء الدائمة أو المؤقتة، نظرًا للارتفاع المستمر في معدل النمو السكاني (شحاتة، 2003، ص. 9).

1-2- العوامل النفسية التي ترجع للمهاجر إلى نفسه، إلى جانب أسباب عائلية أو شخصية تنحصر في شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربة في مصر، بسبب تمركز القرار في أيدى أصحاب المصالح الذي يقلل من فرص تقدمهم. بالإضافة إلى إيمان الحكومة التام بالخبرات الأجنبية على حساب الخبرات المصرية المؤهلة في التخصص والمؤهلات نفسها (الغريب، 2012، ص. 134).

1-3- ساعدت ثقافة المجتمع المصري في زيادة الهجرة لرفض الشباب العمل الحر وسعيهم الدؤوب للالتحاق بالعمل الحكومي (عبد اللطيف، 2014، ص. 27).

1-4- الخوف على مستقبل الأبناء في حال البقاء في مصر واستكمال مراحلهم التعليمية المختلفة (حسنين، 2002، ص. 108).

1-5- ضعف الانتماء للوطن وعدم إدراك المخاطر المحتملة، إلى جانب عقد المقارنات فيما بين الأوضاع الاجتماعية بمصر وبدول المهجر، من حيث توافر الانضباط والنظام في العمل والحياة الاجتماعية والحرية المحفزة بتلك الدول (مراد، 2015، ص. 11).

1-6- تثبيط العزائم، فعندما يعود المتخصص إلى بلده يواجه عددًا من القيود والمعوقات التي تدخل اليأس على نفسه وتدفعه للهجرة مرة أخرى.

1-7- فشل الحكومة في حل قضايا المرافق العامة والإسكان والقضايا القومية (شاكر، 2009، ص. 185).

1-8- يهاجر المثقفون رغبة منهم في الحصول على الترقيات سواء المادية أو الأدبية، وذلك بسبب خلل الأوضاع الوظيفية وعدم تقديرهم بشكل كاف بمصر (شحاتة، 2003، ص. 10).

1-9- الجانب الإيجابي للدول الغربية الذي يبرزه الإعلام والذي بدورة يحمس الشباب للهجرة وحصولهم على الجنسية، وتأثرهم الشديد بظروف الحياة بدول المهجر (شحاتة، 2003، ص. 10).

السبب الثاني: أسباب جغرافية

2-1- تتمثل هذه الأسباب في الثورة الكبيرة التي حدثت في عالم الاتصال والنقل والإعلام، والتي تسببت في سهولة الانتقال بين دول العالم المختلفة. وبناء على ذلك لم تعد الحواجز الجغرافية تمثل عائقًا أمام المهاجرين مقارنة بالماضي.

السبب الثالث: أسباب سياسية

3-1- عدم تأييد بعض من العلماء المصريين من قبل الأنظمة السياسية في كثير من المشروعات المقترحة (مراد، 2015، ص. 147).

3-2- اضطراب الأمن وعدم الاستقرار السياسي الذي مرت به مصر لأسباب ثقافية أو دينية والثورات والانقلابات السياسية، وموجة الخوف التي تنعكس على الأوضاع الاقتصادية مما يؤدي إلى اضطرب العملية الإنتاجية وزيادة معدل البطالة، حيث يخاف العالم على نفسه فيبحث عن مكان آخر آمن ليهاجر إليه (حسنين، 2002، ص. 102).

3-3- انتهاك الحريات الأكاديمية نتيجة ضعف تقدير الأنظمة السياسية، ومعاناة الكثير من الكفاءات من سوء تقدير عقولهم المتميزة وغياب الديمقراطية وحرية الرأي والفكر والعمل في الميادين المختلفة، مما يؤدي إلى توقف العطاء العلمي لتلك الكفاءات; ويدفع بالكثير

منهم إلى الهجرة إلى مناطق أخرى يتوفر بها الأمن والاستقرار السياسي والدعم المادي والمعنوي لإنجاز أبحاثهم العلمية.

3-4- الافتقاد لآليات الديمقراطية التي تكفل تكافؤ الفرص لكل المواطنين، فآليات الارتقاء الاجتماعي ليست مبنية على الحكم علي ذوي الجدارة ولذا فهي لا تقدم الفرص نفسها لكل المواطنين (التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، 2014، ص 52).

3-5- يلعب الاضطهاد السياسي وتفشي الفساد والمحسوبيات دوراً هاماً في الهجرات الجماعية، وكذلك حرمان المواطن من حقوقه السياسية والاعتقال دون قوانين وكبت الحريات والتعذيب والتصفيات الجسدية.

3-6- غياب منظومة الحكم الرشيد، وضعف الشفافية والمساءلة وتراجع هامش الحريات خلال أكثر من ثلاثين عامًا، فكل ذلك يشكل مناخًا سياسيًا طاردًا للخبرات وعلامات لإشاعة الإحباط في المستقبل.

السبب الرابع: أسباب علمية وثقافية وتربوية

4-1- بالرغم من ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في مصر مقارنة بالإنتاج العلمي للمهاجرين في الدول الغربية، فقد وصل عدد الحاصلين على الماجستير والدكتوراه إلى سبعة عشر ألف باحث لم تستغل إمكاناتهم وطاقاتهم العلمية بشكل فعال، وكذلك عدم استيعاب الاقتصاد لكل هذه الكفاءات المدفونة.

4-2- يخرج نظام التعليم الجامعي أعدادًا كبيرة سنويًا من خريجي الجامعات المصرية أكثر مما يحتملهم سوق العمل والاقتصاد المصري، نظرًا لتركز معظم ميزانية مصر على برامج التعليم الثانوي والعالي. بالإضافة إلى، عدم الاستفادة من الكفاءات المحلية وتوظيفها التوظيف الأمثل مما يدفع الآلاف منهم للهروب من مصر (الغريب، 2012، ص. 132).

4-3- زيادة عدد المبعوثين للدراسة في الخارج نتيجة قصور الأنظمة التعليمية، وتمثل هذه البعثات قناة لهروب العقول المصرية.

جدول رقم (1) أعداد الطلبة المصريين في مستويات الماجستير والدكتوراه من 1965 م- 2006 م

الدولة	ماجستير	دكتوراه	المجموع	الاجمالي %
الولايات المتحدة الامريكية	476	497	973	47.4
كندا	336	341	677	33.2
استراليا	187	212	399	19.4
المجموع	999	1050	2049	-
الاجمالي %	48.8	51.2	-	%100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (الكتاب الإحصائي السنوي 2007)

ويتضح من الجدول رقم (1) رغبة المصريين الشديدة في استكمال تعليمهم في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد، وزيادة أعداد المبعوثين في الخارج، حيث بلغت نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير والدكتوراه 47.4%. ثم تأتي بعدها كندا بنسبة 33.2% وأخيرا أستراليا بنسبة 19.4% (شاكر، 2009، ص. 62).

4-4- الفصل فيما بين الكفاءات العلمية عن غيرها له أثر بالغ في زيادة الفجوة الثقافية.

4-5- ضعف المخصصات المالية للبحث العلمي في مصر، حيث بلغت مخصصات دعم البحث العلمي خلال العام المالي 2013/2012 نحو 700 مليون جنيه موزعة بين ميزانية الدولة للبحث العلمي وميزانية الصندوق. واحتلت مصر الترتيب 122 من بين 142 دولة من حيث مؤشر استقطاب العقول خلال 2011/2010 واعتبرت مصر من الدول الطاردة للعقول (مراد، 2015، ص. 149).

4-6- تراجع مؤشر جودة النظام التعليمي؛ حيث حصلت مصر خلال عام 2011/2010 على المركز 135 من ضمن 142 دولة، في حين أنها احتلت المركز 131 من بين 139 دولة خلال عام 2010/2009 (الهيئة العامة للاستعلامات، ص10).

4-7- رغبة الكفاءات في الارتقاء الوظيفي والعلمي وذلك عن طريق اكتسابهم للخبرات.

4-8- لا يقتصر الأثر السلبي لسياسة البحث العلمي على غياب الأهداف أو ضعف واقعيتها وقصور التمويل وتفكك البنية الأساسية للبحث العلمي في مصر وتشتتها بين الوزارات المختلفة، وإنما يمتد إلى عدد من العناصر الأخرى التي تمارس دورها الطارد للكفاءات.

4-9- الافتقار إلى عوامل التشجيع، فالمبتكر والمخترع لا يجد من يشجعه ويتبنى موهبته، كما أن المكافأة المالية أو المعنوية من المسئولين تكون محدودة ولا تتناسب مع مجهوده المبذول.

السبب الخامس: أسباب اقتصادية

تتمثل العوامل الاقتصادية الدافعة لهجرة رؤوس الأموال البشرية إلى الخارج وبالتحديد الدول المتقدمة في عاملين هامين هما: انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية المحلية وما يترتب عليها من انخفاض معدلات الدخل والإنفاق على البحث العلمي في مصر. وينبثق من هذين العاملين:

5-1- زيادة الأسعار بمعدلات تضخمية وغلاؤها، وتعويم الجنية المصري مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

5-2- انخفاض مستويات دخل الكفاءات بمصر مقارنة بما يتقاضونه بالخارج من دخول مغرية لها كبير الأثر على هجرة الكفاءات المصرية (شاكر، 2009، ص. 17).

5-3- عجز القطاعات الاقتصادية في مصر عن تحقيق معدلات تنمية مرتفعة، وبالتالي عدم زيادة معدلات الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، مما يدفع العقول للهجرة (حسنين، 2002، ص104).

5-4- اعتماد الحكومة على القروض الأجنبية والإعانات، وما يترتب عليها من فوائد تتزايد بشكل مستمر (الغريب، 2012، ص131).

5-5- صعوبة توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمِن المستوى المناسب للكفاءات قياسًا بدخول رجال الأعمال والتجار وأصحاب المهن والفنانين، وبالمقابل يطلب من تلك الكفاءات القبول بالمستوى الأدنى والحياة التقشفية، في حين أنه لو عمل في إحدى الدول الأجنبية لأرسل فائض دخله إلى الأهل، هذا الفائض الذي يفوق بكثير مجمل دخله في مصر(مؤسسة فلسطين الدولية، 2008، ص 35).

5-6- تحت رداء الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، تم الاستغناء عن بعض العمالة الزائدة، مما أدى إلى زيادة البطالة الهيكلية نتيجة برامج المعاش المبكر، وأيضًا عدم ملاءمة المتطلبات المعيشية لعدد أفراد الأسرة الواحدة (شحاتة، 2003، ص9).

5-7- عدم الربط ما بين الطلب على العمل وزيادة العرض من أعداد الخريجين التي تتضاعف عاما بعد آخر بمعدل متزايد، ففي عام 2009 وصل معدل البطالة إلى 9.4% وانخفض إلى ٩.٨% في عام 2010 ثم عاود الارتفاع مرة أخرى في عام 2011 وعام 2012 ووصل إلى 12,4% و13.9% على التوالي (مراد، 2015، ص. 13).

5-8- اعتماد الدولة على القطاع الخاص في توفير فرص عمل للشباب، نظرًا لعدم توافر ما يكفي من الموارد المالية لهؤلاء الشباب (عبد اللطيف، 2014، ص27).

5-9- الصعوبات الاقتصادية التي تواجه مصر خاصة أنها تمر بمرحلة انتقالية تجعل من غير المرجح قدرتها على الاستثمار بشكل كبير في قطاعات العلوم والتعليم، التي هي أهم القطاعات التي يعمل بها ذوو المهارات العالية.

3- عوامل جذب العقول

تتشابك عدة عوامل تجذب العقول المصرية وخاصة في الوظائف التي تتطلب توافر المهارات العالية والكفاءات النادرة كأساتذة الجامعات والباحثين والمعلمين ومنها:

3-1- سهولة الحياة بدول الإعارة؛ حيث توافر مسكن مناسب ووسائل انتقال وتعليم الأبناء.

3-2- الرغبة في التجديد والتغيير في العمل.

3-3- الوصول لهيكل خدمات على قدر عال من النظام والإدارة كما هو متوفر في الدول المتقدمة.

3-4- الزواج من أجنبيات يشجع على الهجرة وعدم العودة إلى مصر مرة أخرى (حسنين، 2002، ص. 108).

3-5- مهارة الدول المتقدمة في اجتذاب هذه الكفاءات في إطار التخطيط الواعي وعلى الأساس الانتقائي للمهارات التي غالبًا ما تبقى بالخارج لأسباب عدة، مما يهدر المهارات البشرية المؤهلة لقيادة خطط التنمية.

3-6- تماثل اللغة والعادات والتقاليد الاجتماعية بين الدول العربية، مما يجعل الكثير يفضلونها عن البلاد الأجنبية الأخرى[1].

3-7- العوامل النفسية للمهاجر نفسه والمغريات التي تقدمها له دول المهجر.

3-8- توافر إمكانات البحث العلمي في الدول الجاذبة للعقول المصرية المهاجرة فيما يتعلق بتهيئة البيئة البحثية والتفرغ للبحث، وتوافر الإمكانات التقنية والمادية وفرق عمل بحثية متكاملة، والتحفيز على الإبداع العلمي. ونتيجة لذلك نجد أن المبعوثين من الطلاب العرب الذين ترسلهم الجامعات والمراكز البحثية لا يعودون إلى مصر (الغريب، 2012، ص. 132).

3-9- حرية الرأي والتعبير من الأمور الهامة التي يفتقدها الباحث في وطنه، ونجد أن تدخل السلطة السياسية لمنع إصدار نتائج وأبحاث تكبد الدولة مبالغ دون الاستفادة منها خوفًا من تأثير نتائجها.

3-10- ثورة الاتصالات والتطور العلمي والتكنولوجي بالدول المتقدمة عنصر جاذب لأصحاب المهارات في التخصصات كافة، حيث تقدم الإغراءات المادية لأصحاب الطموح العلمي الذين يصعب من بعدها العودة إلى وطنهم مرة ثانية.

4- الأسباب الجاذبة والدافعة لهجرة العقول من الشباب (من سن 18- حتى 29 سنة) من الواقع:

3-1- الأسباب التي دفعتهم للسفر من مصر:

من الأسباب الدافعة لهجرة تلك الفئة العمرية عدم وجود فرص عمل، حيث بلغت نسبتهم 22.7% يليها انخفاض مستوى الدخل بنسبة 20.6%، ثم تدهور الأحوال المعيشية، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الهجرة مع الأسرة بلغت 33.0%، وأن ٨4.0% من الإناث كانت أسباب هجرتهم بسبب الهجرة مع الأسرة.

[1] تلعب اللغة دورًا هامًا في هجرة العمالة على مستوى العالم، حيث نجد أن 31% من مهاجري العالم يجيدون اللغة الإنجليزية، فتحتل النصيب الأكبر في الهجرة بين الدول المتحدثة باللغة الإنجليزية، وتليها 8% يجيدون اللغة العربية، ثم 6% اللغة الإسبانية، و2% اللغة الصينية، و1% اللغة البرتغالية، 48% للغات الأخرى. هذا بالإضافة إلى عامل المسافة بين دول الاستقبال ودول الإرسال؛ حيث يفضل المهاجرون الهجرة إلى الدول القريبة (دول الاتحاد الأوروبي) أكثر من تفضيلهم للدول البعيدة مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

3-2- الأسباب التي جذبتهم إلى الهجرة الخارجية:

السبب الرئيسي لهجرة الشباب هو وجود فرص عمل بالخارج حيث بلغت نسبته 42.6%، وقد بلغت نسبة هجرة الذكور 59.8%، بينما لم تزدد نسبة الإناث على 2.3%، بالإضافة إلى السبب الثاني وهو وجود أقارب أو أصدقاء في الخارج هو بنسبة 38.4%، في حين أن الرغبة في التعرف على بلاد جديدة والإقامة في الخارج يحتل نسبة كبيرة كما هو موضح بالجدول رقم (2).

جدول رقم (2) نسبة الشباب (18- 29 سنة) السابق لهم تجربة السفر وفقًا للأسباب الدافعة/ الجاذبة للهجرة ومدى مطابقة ما سمعه عن بلد المهجر بالواقع والنوع عام 2009

آراء الشباب	ذكور	إناث	جملة
الأسباب الدافعة للهجرة من مصر			
عدم وجود فرص عمل	30.6	-	22.7
قلة مستوى الدخل	25.7	0.6	20.6
سوء الأحوال المعيشية	18.8	0.8	16.0
مساعدة الأسرة	8.3	2.0	6.7
الهجرة مع الأسرة	15.2	84.0	33.0
أخرى	1.4	-	1.0
الأسباب الجاذبة للهجرة من مصر			
التعرف على بلاد أخرى	5.9	15.9	8.8
الاقامة في الخارج	10.8	4.5	8.8
وجود أقارب/ أصدقاء في الخارج	23.5	72.8	38.4
عروض عمل بالخارج	59.8	2.3	42.6
أخرى	-	4.5	1.4
مدى مطابقة ما سمعه عن بلد المهجر بالواقع	53.8	37.5	48.8
مثل الواقع	14.3	7.5	12.2
أحسن من الواقع	24.2	2.5	17.6
الواقع أسوأ	7.7	52.5	21.4
لم أسمع شيء قبل السفر	91	42	133
العدد			

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يوليو 2013، السكان، بحوث ودراسات مجلة نصف سنوية، العدد 86، ص 30.

المبحث الثاني: نتائج وآثار هجرة العقول المصرية

نتناول في هذا المبحث النتائج المتوقعة لهجرة العقول سواء أكانت سلبية وتمثل عائقًا من عوائق التنمية أم إيجابية (أثر كسب العقول)، وكيف يمكن أن تمثل دافعًا للأفراد لزيادة الاستثمار في رأس المال البشري أملاً في الحصول على فرص للهجرة وتحقيق مستويات دخول مرتفعة، وبالتالي يترتب على زيادة الاستثمار البشري ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي (GNP)، ومن ثم ارتفاع متوسط دخل الفرد (العيسوي، 2000، ص. 13). وأيضًا نتناول الآثار الاقتصادية الناتجة عما تحدثه مشكلة هجرة العقول في مصر من آثار في باقي متغيرات الدراسة.

ويتضمن المبحث قسمين: القسم الأول يتناول التكاليف الاقتصادية المباشرة والتكاليف الاقتصادية غير المباشرة لهجرة العقول المصرية، أما القسم الثاني فيعرض العوائد المباشرة وغير المباشرة الناتجة من هجرة العقول المصرية وذلك من خلال رؤية وصفية تحليلية.

النتائج السلبية والتكاليف الاقتصادية للهجرة

وتتضمن النتائج السلبية لهجرة العقول المصرية التكاليف الاقتصادية المباشرة والتكاليف الاقتصادية غير مباشرة، وتتمثل التكاليف غير المباشرة في عناصر تكلفة الفرصة البديلة التي لا يمكن قياسها مباشرة.

1- التكاليف المباشرة:

1-1- تكلفة الفقد الرأسمالي الذي استثمر في إعداد وتكوين الكفاءات:

تعرف تكاليف التعليم والتدريب بأنها "التكلفة التي يتحملها الاقتصاد المصري في تكوين رأس المال البشري المتمثل في العمالة المهاجرة"، وتشمل هذه التكلفة المصروفات الفعلية للدراسة والتكلفة التي يتحملها المجتمع في تنشئة تلك الكفاءات. وبذلك تشكل بالنسبة لمصر مشكلة قصوى نظراً لما أنفقته على المهاجرين في مراحل التعليم المختلفة، مما يشكل عبئاً كبيراً على الإنفاق العام لمصر على التعليم[2].

[2] مؤشر الإنفاق العام على التعليم يتم حسابه كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في سنة مالية ما. ويعكس هذا المؤشر مدى اهتمام الحكومة بتوفير الموارد المالية اللازمة لنجاح النظام التعليمي بنسبة تتوافق مع الزيادة السكانية وما ينتج عنها من ضرورة زيادة المنفق على التعليم، وأيضًا تحقيق الأغراض التعليمية للوصول إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة المطلوبة، وتتمثل معادلة حساب هذا المؤشر في (الإنفاق العام على التعليم/ الناتج المحلي الإجمالي)×100 (وزارة التخطيط والتنمية المحلية، دليل مؤشرات السكان والتنمية، 2006).

شكل رقم (1) تطور الانفاق العام على التعليم

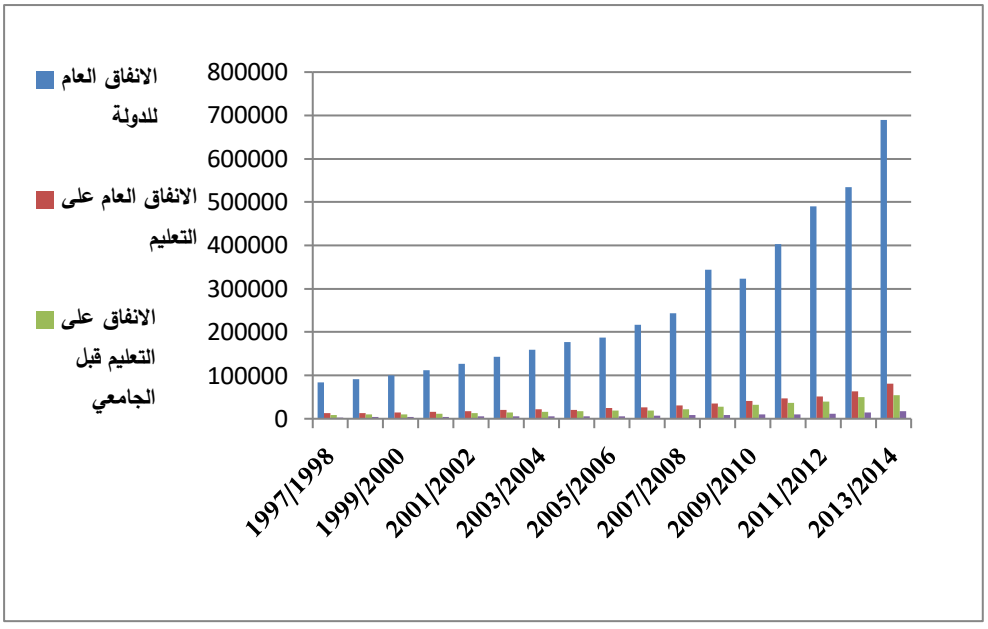

المصدر: الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد علي ملحق رقم (1)

يوضح لنا الجدول الملحق رقم (1) والشكل البياني رقم (1) أن حجم الإنفاق على التعليم في زيادة مستمرة منذ عام 1998/1997 حتى عام 2004/2003، لكنها تراجعت في عام 2005/2004 حيث كانت نسبة الإنفاق على التعليم من نسبة الانفاق العام على الدولة تسير بمعدل ثابت 14.5%، ثم تراجعت وأصبحت 11.9%. أما بالنسبة إلى نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي وهي المرحلة الأهم التي تتخصص بها الكفاءات المهاجرة وتكون هي تكلفة الضياع الرأسمالي المنفق عليهم، فزاد حجم الإنفاق إلى أعلى معدلاته في عام 1998/ 1999 بنسبة 29.5%، ومنذ عام 2000– 2005م كانت تسير النسبة بمعدل ثابت 27.7%.

وينبثق مما سبق نقطتان هما:

أولاً: هجرة هيئات تدريس الجامعات المصرية:

تنطوي هذه الهجرة على تكلفة اجتماعية عالية وخسارة للاقتصاد المصري، وتشمل هذه الخسارة الاستثمار المطلوب لإحلال العضو الغائب بالإضافة إلى الدخل الضائع، إلى جانب الآثار

السلبية الأخرى في التعليم في الجامعات المصرية نتيجة فقدان تلك الكفاءات (طه، 1979). وبناء على ذلك تحاول مصر تحديث الجامعات وإقامة مراكز البحث والاهتمام نسبيًا بالباحثين.

شكل رقم (2) تطور أعداد الموفدين للخارج خلال الفترة من (2009م- 2014م)

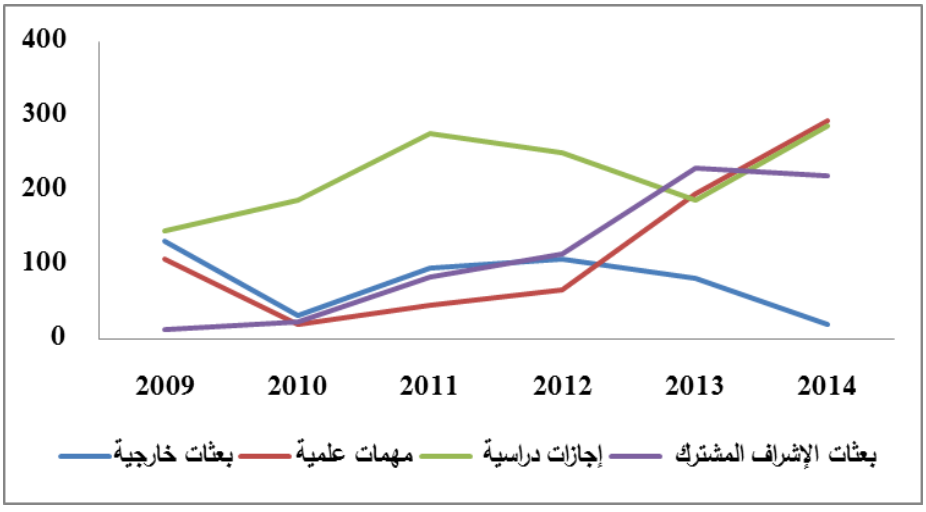

المصدر: الشكل البياني من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية الموفدون للخارج في مهام علمية إصدارات مختلفة عام 2009، 2015.

يتضح لنا أنه في عام 2014م بلغ إجمالي الموفدين للخارج 822 موفدًا، مقابل 697 موفدًا عام 2013م بزيادة قدرها 17.9%، منهم 20 موفدًا بعثات خارجية بنسبة 2.4%، و294 موفدًا في مهمات علمية بنسبة 8. 35%، و287 موفداً في إجازات دراسية بنسبة 34.9%، و221 موفدًا في بعثات الإشراف المشترك بنسبة 26.9% من إجمالي الموفدين للخارج في مهام علمية. أما في عام 2009م فسجل إجمالي الموفدين في بعثات خارجية أعلى عدد حيث بلغ 133موفدًا بنسبة 33.0% مقارنة بالسنوات الأخرى.

ثانياً: زيادة أعداد المبعوثين لاستكمال الدراسة في الخارج:

نظرًا لعجز الأنظمة التعليمية في مصر عن تقديم مستوى التعليم الملائم نفسه بمواصفات الدول المتقدمة وعدم مراعاة خطط التنمية، تزداد ظاهرة الطلبة المبعوثين للدراسة في الخارج للحصول على درجات علمية أعلى. ويعتبر هؤلاء المبعوثون قناة رئيسية لنزيف العقول لأنهم بعد الانتهاء من دراستهم لا يفضلون العودة مرة أخرى إلى مصر (الغريب، 2012، ص. 118).

شكل رقم (3) نسبة المصريين المهاجرين الذين اكتسبوا صفة المهاجر وهم بالخارج وفقًا للتخصص وأسلوب الهجرة خلال الفترة من (1962م- 2010 م)

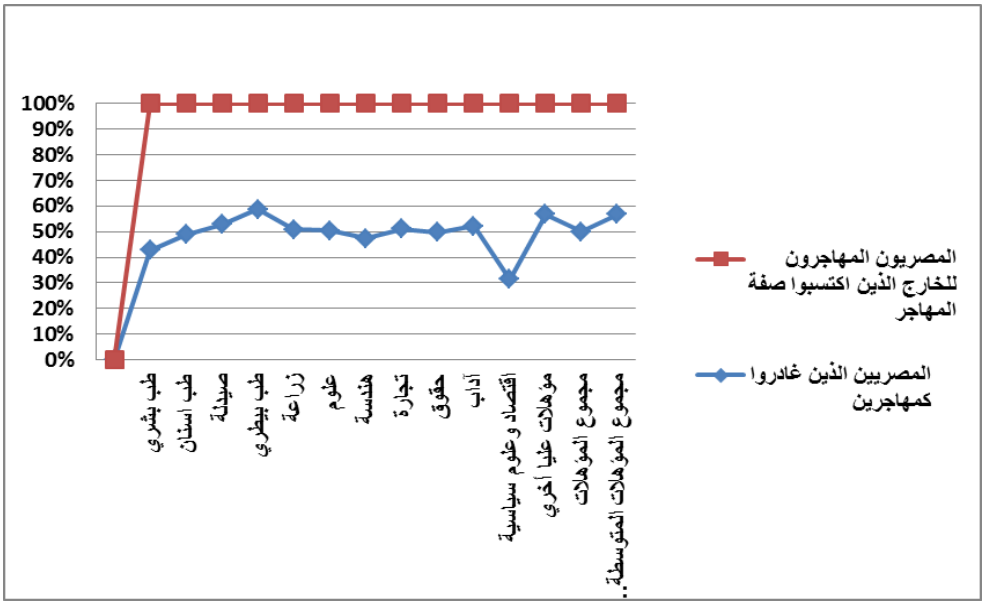

المصدر: الشكل البياني من اعداد الباحث بالاعتماد علي بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مايو 2011، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال عام 2010.

1- التكاليف الاقتصادية غير المباشرة

1-1- الآثار الاقتصادية

أولاً: على الرغم من كون الهجرة مصدرًا للعملة الصعبة وما لها من تأثير على الدخل القومي، فإن لها مخاطر كثيرة، إذ إن تحويلات المصريين العاملين بالخارج لم تفد البلد بالقدر الذي خسرته نتيجة لهجرة كثير من العلماء. ويرجع ذلك إلى، قيمة التحويلات التي لا تساوي قيمة العقول المهاجرة، ويتمثل الأثر السلبي في الحرمان من تحقيق نقلة نوعية سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي من خلال المهاجرين. قيمة التحويلات الخارجية اقتصرت على تحسين مستوى معيشة أسر العاملين بالخارج وليس على الاقتصاد ككل.

ثانياً: استيراد الكفاءات الأجنبية

شكل رقم (4) تطور أعداد الأجانب في أجهزة الحكومة وقطاع الأعمال العام خلال الفترة من عام 1996م حتى عام 2012م وفقًا لمجموعات الدول الوافدين منها

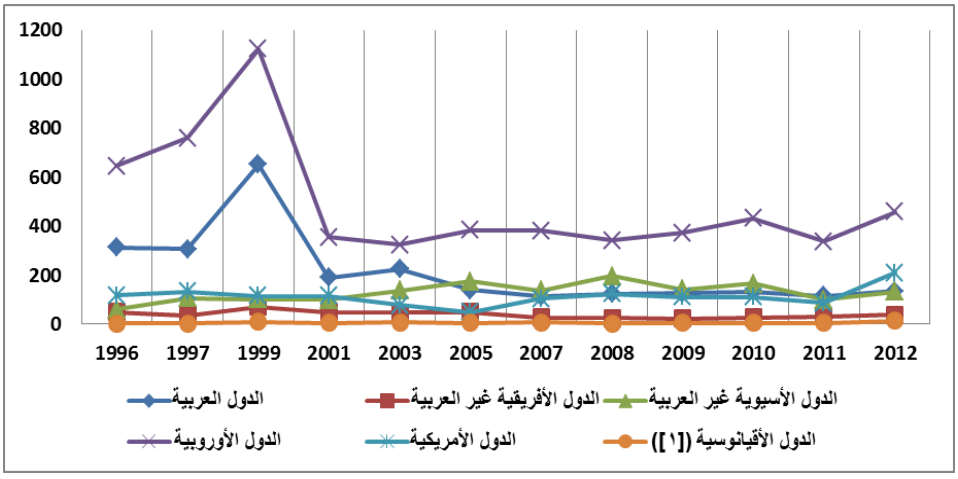

المصدر: الشكل البياني رقم من اعداد الباحث بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2005، 2014).

ونستشف من هذا الشكل البياني، تصدر الأجانب الوافدين من الدول الأوروبية خلال الفترة من 1996 م– 2012 م، يليهم الوافدون من الدول العربية بنسب أكبر من وافدي الدول الأسيوية غير العربية، وتأتي الدول الأقيانوسية في النهاية.

ثالثاً: تكلفة الفرصة البديلة وارتفاع نفقات الإنتاج المحقق:

يتوقف مدى إسهام العامل في الإنتاج على درجة تعليمه وخبرته الفنية، وعلى ذلك فإن معرفة قيمة الناتج الضائع نتيجة هجرة المصريين يحتاج إلى معلومات وإحصائيات للتعرف على مقدار التكلفة الاقتصادية غير المباشرة الناتجة عن هجرتهم وكم تكلف الاقتصاد من عبء. لأن الهجرة يغلب عليها الانتقائية لأحسن العناصر، فتضيف تكلفة أخرى على الاقتصاد المصري تتمثل في ارتفاع الأجور، حيث تنصب الهجرة على المهن الفنية ذات المستويات العليا كالأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات، كما تنصب أيضًا على المهارات النادرة كالعمالة الماهرة في قطاع البناء والتشييد، وكل ذلك يؤدي إلى ارتفاع نفقات الإنتاج.

رابعاً: التكلفة الاقتصادية لزيادة الاستهلاك العائلي وتغير أنماطه:

نتيجة لارتفاع دخول المصريين العاملين بالخارج، وزيادة إقبال عائلاتهم أدى ذلك إلى زيادة الحاجة إلى السلع الاستهلاكية الضرورية وغير الضرورية لإشباع رغباتهم، وانتشار الاستهلاك الترفيهي.

خامساً: التكلفة الاقتصادية الناجمة عن نقص العمالة الفنية المدربة في الداخل:

يؤدي ذلك إلى إحداث بعض الخلل في معظم المهن والحرف، ويزيد المشكلة تفاقمًا عدم الإقبال على المدارس الفنية في مصر مع الارتفاع الكبير في أجور هؤلاء، بالإضافة إلى عدم تكيف سياسات التعليم لمواجهه هذا الموقف التي لم تحث الأفراد على التعليم والتدريب المهني لعلاج هذا النقص.

سادساً: الاختناقات في سوق العمل ترجع إلى غياب التخطيط وتنظيم تدفق العمالة المتخصصة للخارج وارتباط آثار الهجرة في مصر بالانتقائية وجمود سوق العمل المصري.

1-2-الآثار الاجتماعية

لا شك أن التكاليف الاجتماعية للهجرة تعادل في أهميتها التكاليف الاقتصادية القابلة للقياس من حيث تشتت الأسر، فالآثار التي تحدثها الهجرة تمس دائمًا القضايا المتصلة بالجنسين. وكان لذلك مضاعفات كثيرة على الأسرة والمجتمعات التي يغادرونها. بصورة عامة نجد أن الدول التي توفد نسبة عالية من سكانها للخارج يخلقون ثقافة الهجرة، بمعني أن التحول إلى مهاجر يعتبر من مراسم العبور الاجتماعية.

1-3-الآثار الديموغرافية

أولًا: تتضرر مصر من هجرة عقولها ولا تستطيع الإفادة من خبراتهم أثناء استكمال دراستهم العليا في الخارج، فالعديد من المبعوثين إلى أوروبا ودول (OCED) لا يعودوا مرة ثانية إلى الوطن.

ثانياً: تتفاقم ظاهرة هجرة العقول بشقيها من المشكلة السكانية، وبقدر ما ترتكز على الأفراد ذوي الخبرات العالية والنشاط الاقتصادي فإنها تستنزف العمل النادر الحيوي من منظور التنمية (طه، 1979).

2- النتائج الإيجابية والعوائد الاقتصادية المباشرة

2-1-تحويلات المهاجرين

تدعو الحكومة المصرية أبناءها بالخارج للإسهام في مشروعات الاستثمار والتنمية الاقتصادية في مصر، فلا تكمن القيمة الحقيقية للتحويلات في حجمها، بل في دورها في عملية استثمار القوى العاملة المهاجرة "رأس المال الاجتماعي". فتعد التحويلات من أهم الموارد المالية الثابتة بعد الاستثمار الأجنبي، على الرغم من تقلباتها كما حدث إبان حرب الخليج والأزمة المالية العالمية، فانخفضت تحويلات المصريين من 3067.3 مليون دولار ما بين عام 1999م- 2000م إلى 2842.7 مليون دولار عام 2000م- 2001م. (الموازنة العامة للدولة). ففي عام 2001م فقط احتلت مصر المرتبة الخامسة بين أكبر عشر دول نامية مستقبلة للتحويلات، بما يمثل 2.876 مليون دولار. وتوالى الارتفاع في التحويلات المالية منذ عام 2002م، وفي عام 2007م وصلت نسبة تحويلات المصريين وفقًا للبنك المركزي إلى 6 مليارات و321 مليون دولار.

شكل رقم (5) التحويلات المالية للمهاجرين المصريين من الفترة من (1990م- 2011م)

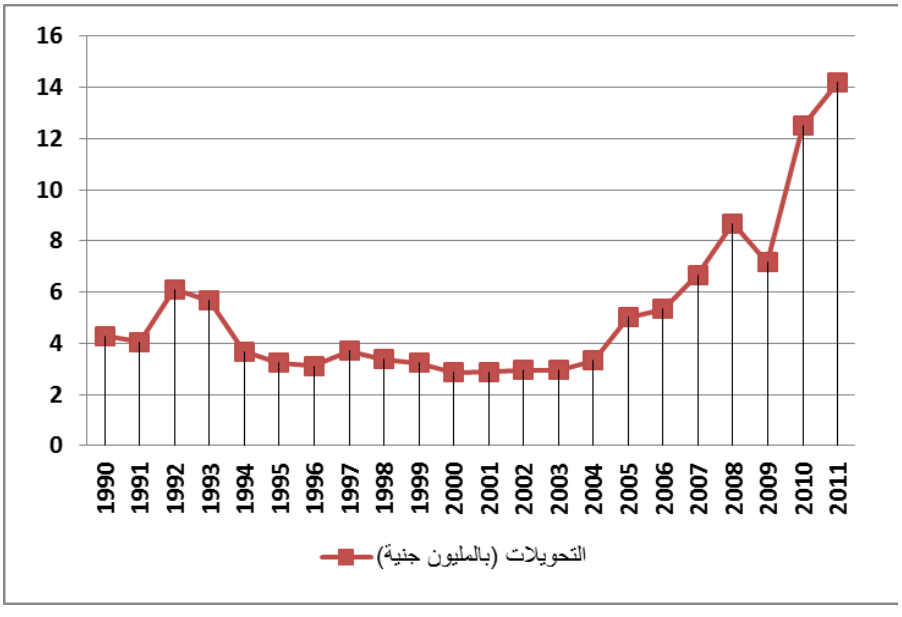

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات.Zohry, 2013, 91

وبتحليل الشكل رقم (5) نجد أنه في عام 1990م بلغت تحويلات المصريين ذروتها نظرًا لعودة عدد كبير من المهاجرين المصريين من دول الخليج العربي بعد حرب الخليج. فقد حول

المصريون مدخراتهم من بنوك تلك الدول قبل العودة. ومن العام نفسه حتى 1993م كانت هناك زيادة مضطردة في التحويلات. وبين 1994 و2004 استقر مستوى التحويلات عند حوالي 3 مليارات دولار، وتزايدت مرة اخرى بدايةً من 2005م، أما في عام 2011م فارتفعت مرة أخرى إلى أكثر من 14 مليار دولار، ويعزى ذلك إلى زيادة عدد المصريين في الخارج والتوسع في خدمات شركات تحويل الأموال وانتشار النظام المصرفي بين المصريين والميل إلى استخدام الرسمي بدلاً من قنوات غير رسمية لتحويل الأموال إلى بلدانهم.

2-1-1- أثر أعداد المهاجرين والتحويلات في التنمية الاقتصادية:

تؤثر طبيعة الهجرة سواء كانت مؤقتة أو دائمة بشكل كبير في حجم التحويلات المالية للمهاجرين المصريين ومدى فاعليتها على التنمية الاقتصادية في مصر، ونوضح تلك التأثيرات فيما يلي:

أولاً: الهجرة الدائمة

وهي السمة الغالبة على هجرة الكفاءات المصرية، وتكون هذه التحويلات في شكل مساعدات للأهل، ولا تسهم في ازدهار اقتصاد الدولة وإنما تسهم في تحسين الأوضاع المعيشية لأسرهم فقط من حيث مستوى الدخل ونمط الأنفاق ومستوى الادخار والاستثمار الخاص.

ثانياً: الهجرة المؤقتة

تقوم الكفاءات بتحويل جزء من دخولهم بغرض استثمارها في إنشاء بعض المشروعات الخاصة كشراء العقارات والأراضي، وبذلك تسهم تلك التحويلات في تمويل عمليات التنمية والإسهام في تخفيض البطالة ورفع مستوى الدخول.

2-1-2- تحويلات المصريين في الخارج وفقًا للدولة المستقبلة للمهاجرين

تأتي التحويلات في المرتبة الثالثة كونها مصدرًا من مصادر النقد الأجنبي بعد عائد القطاع السياحي وإيرادات قناة السويس لروافد العملة الأجنبية، فتمثل من 3%- 4% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فهي هامة جدًا بالنسبة لمصر لأنها ذات كثافة سكانية مرتفعة. وينبغي استخدامها في تنمية الاقتصاد المصري حتى لا تسهم في تغذية العملية التضخمية.

شكل رقم (6) قيمة تحويلات المهاجرين المصريين خلال الفترة من (1990م- 2005م)

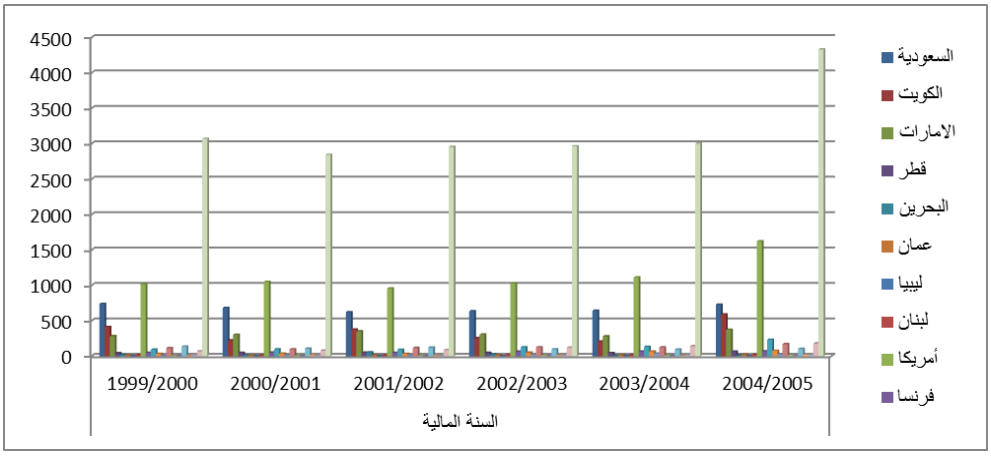

المصدر: من اعداد الباحث

2-1-3- مستوى التحويلات الحالي وصافي التحويلات:

من الملاحظ أن هناك تذبذبًا دائمًا في حجم التحويلات ومصدرها، إذ لا تكون دائماً على وتيرة ثابتة، ويوصف ذلك بأنه أثر من آثار التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة التي تطرأ على كل من الدولة المستقبلة والمرسلة وأيضًا الأوضاع الاقتصادية للدولة. ونجد أن ما تربحه مصر من التحويلات المالية من المصريين العاملين بالخارج لا يتوافق مع الخسارة التي تتحملها نتيجة هجرة كفاءاتها المتميزة وعلمائها وعمالها المهرة (عارف، 2014، ص. 33). وكما هو موضح بالجدول رقم (3) هناك ارتفاع بها ما قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011م وما حدث بعدها من تقلبات في الأوضاع السياسية الداخلية والخارجية.

جدول رقم (3) التحويلات بدون مقابل بالمليون دولار خلال الفترة من (2005/2004م- 2013/2012م)

السنة المالية	/2003 2004	/2004 2005	/2005 2006	/2006 2007	/2007 2008	/2008 2009	/2009 2010	/2010 2011	/2011 2012	/2012 2013
إجمالي التحويلات بدون مقابل	3934.1	5427.8	5547.1	7061.3	9337.6	8246.6	10463.4	13136.8	18408.0	19267.9
التحويلات الرسمية (صافي)	888.0	1056.1	571.7	800.3	960.5	614.3	954.0	752.9	632.4	835.6
منح نقدية للداخل	352.8	436.2	190.2	375.0	643.1	375.1	563.6	532.9	519.5	747.7
منح أخرى للداخل	560.8	653.4	409.6	461.1	395.2	317.1	479.3	249.6	174.5	153.7
منح أخرى	25.6-	33.5-	28.1-	35.8-	77.8-	77.9-	88.9-	29.6	61.6	65.8
التحويلات الخاصة (صافي)	3046.1	4371.7	4975.4	6261.0	8377.1	7632.3	9509.4	12383.9	17775.6	18432.3
تحويلات العاملين بالخارج	2999.6	4329.5	5034.2	6321.0	8559.2	7805.7	9753.4	12592.6	17970.9	18668.0
تحويلات أخرى	71.5	61.3	48.1	92.4	49.9	71.5	64.0	85.6	112.7	89.6
تحويلات الأجانب المقيمين بالخارج	25.0-	19.1-	106.9-	152.4-	232.0-	245.0-	308.0-	2940.3	308.0	325.3

المصدر: من إعداد الباحث من اصدارات مختلفة للتقرير السنوي للبنك المركزي

يتضح لنا من الجدول رقم (4) أنه:

1- عام 2004/2003 ارتفع صافي التحويلات بدون مقابل بمعدل 9.0%، ليصل إلى 3.9 مليارات دولار بزيادة قدرها 324.8 مليون جنية انعكاسا لتصاعد التحويلات الرسمية بمعدل 33.8% بسبب حصول مصر على منحة نقدية أمريكية بمقدار 326.2 مليون دولار، وتصاعد التحويلات الخاصة بمعدل 3.4%.

2- عام 2005/2004 ارتفع صافي التحويلات بمعدل 38.0% ليصل إلى 5.4 مليارات دولار بزيادة قدرها 1.5 مليارات دولار، وهو ما يعزى إلى الزيادة في التحويلات الخاصة بمعدل 43.5% بسبب ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل 44.3%.

3- عام 2006/2005 ارتفع صافي التحويلات بدون مقابل بمعدل، 2.2% ليصل إلى 5.6 مليارات دولار أي ما يعادل 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع إلى زيادة التحويلات الخاصة بمعدل 13.8% حيث تركزت هذه الزيادة في تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل 16.3%.

4- عام 2007/2006 ارتفع صافي التحويلات بمعدل 27.3%، بما يمثل 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وجاء ذلك انعكاسًا لزيادة التحويلات الخاصة بمعدل 25.8% إلى نحو 6.3 مليارات دولار.

5- عام 2008/2007 ارتفع صافي التحويلات، بمقدار 2.3 مليار دولار وبمعدل 32.2%، بزيادة في التحويلات الخاصة بمعدل 33.8% كنتيجة أساسية لزيادة تحويلات المصريين العاملين في الخارج.

6- عام 2009/2008 انخفض صافي التحويلات، بمعدل 11.7% ليصبح 8.2 مليارات دولار، محصلة لانخفاض التحويلات الخاصة بمعدل 8.9 مليار دولار لتقتصر على 7.6 مليارات دولار أهمها تحويلات المصريين العاملين في الخارج؛ حيث حظيت أمريكا بأكبر نسبة لتحويلات المصريين وهي 29.1%، يليها الكويت بنسبة 20.4%، ثم يليها دول أخرى بنسبة 20.3%، ثم الإمارات بنسبة 17.7%، وفي المرتبة الأخيرة السعودية بنسبة 12.5%.

7- عام 2010/2009 ارتفع صافي التحويلات، بمعدل 26.9% ليبلغ نحو 10.5 مليارات دولار نظراً لارتفاع صافي التحويلات الخاصة كنتيجة أساسية لزيادة تحويلات المصريين العاملين في الخارج بمعدل 25.0%.

8- عام 2011/2010 ارتفع صافي التحويلات بمعدل 25.6% ليبلغ 13.1 مليارات دولار، وذلك انعكاساً لارتفاع صافي التحويلات الخاصة بمعدل 30.2% ليبلغ نحو 12.4 مليارات دولار، ويلاحظ أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج مثلت ما يقرب من 99% من إجمالي التحويلات الخاصة.

9- عام 2012/2011 ارتفع صافي التحويلات بمعدل 40.1% ليبلغ 18.4 مليارات دولار، ويرجع ذلك إلى ارتفاع صافي التحويلات الخاصة بمعدل 43.5% لتبلغ 17.8 مليارات دولار أهمها تحويلات المصريين العاملين في الخارج البالغة 18.0 مليارات دولار بما يمثل 7.0% من الناتج المحلي الإجمالي.

10- عام 2013/2012 ارتفع صافي التحويلات، بمعدل 4.7% ليبلغ 19.3 مليارات دولار، نظراً لارتفاع صافي التحويلات الخاصة بمعدل 3.7% لتسجل 18.4 مليارات دولار وأهمها

تحويلات المصريين العاملين بالخارج والتي بلغت 18.7 مليارات دولار، حيث مثلت السعودية أكبر دولة لهذه التحويلات، يليها الكويت بنسبة 21.3%، ثم الامارات بنسبة 12.2%.

2-2-الإفادة من خبرات العائدين ومهاراتهم:

تعددت الأمثلة الفعلية للاستفادة من الكفاءات المصرية المهاجرة، لقد طالبت وزارة القوى العاملة بالإفادة من أربعة ملايين مصري منهم ما يزيد على820 ألفًا من ذوي المهارات والكفاءات ورجال الأعمال، وحوالي 2500 ألف عالم بمختلف التخصصات الدقيقة للاستفادة من خبراتهم في التنمية الاقتصادية بمصر. وقد أسهم علماؤنا المصريون مثل فاروق الباز ومجدي يعقوب وأحمد زويل الذين أثبتوا أنفسهم داخليًا وخارجيًا في عمليات التنمية ولم يبخلوا بعلمهم وخبرتهم على مصر.

3- العوائد الاقتصادية غير مباشرة

3-1-التكامل الإقليمي

تعتبر الهجرة واحدة من أهم عناصر العلاقات الدولية، ويمثل التكامل الإقليمي أحد الجوانب الهامة التي تسهم في خلق علاقات متوازنة بين دول المنطقة، ليس فقط بين الدول العربية التي تمثل مقاصد تقليدية للهجرة، ولكن بين دول الساحل الشمالي للبحر المتوسط. وهناك اتفاقيات سوف يتم تناولها توضح ذلك التكامل.

3-1-1- الإفادة من مكانة مصر الثقافية

اعتماد الدول العربية على التكنولوجيا المصرية يضع في يد مصر سلاحًا فعالًا ونفوذًا سياسيًا كبيرًا، ويجعل مصر تمتلك ميزة تماثل ثقافتها مع الأقطار العربية الأخرى (عويس،1980، ص. 236).

3-1-2- أثر هجرة الكفاءات المصرية في ميزان المدفوعات

ساهمت التحويلات في خفض العجز في ميزان المدفوعات المصري على الرغم من كونها هامشية قياساً بالناتج القومي الإجمالي في مصر ومصادر الدخل الأخرى.

3-1-3- أثر الهجرة في الحد من الفقر

لقد أدت هجرة المصريين إلى زيادة دخولهم بنسبة 37%، مما أدى إلى تحسين مستوى معيشة أسرهم مقارنة بالأسر التي ليس لديها مهاجر مما أدى إلى تحسين مستوى التعليم والصحة لتلك الأسر (وزارة القوى العاملة والهجرة، 2007، ص. 7).

3-1-4- أثر الهجرة في سوق العمل في الدول المرسلة

لا شك أن للهجرة تأثيرات واضحة في سوق العمل المصري، فهي تؤدي من جانب إلى خفض حجم القوى العاملة في المجتمع بمقدار عدد المهاجرين، كما تساعد على خفض البطالة المعروف بها الاقتصاد المصري. ومن جانب آخر فإن تدفق التحويلات وما توفره من عملات أجنبية يسهم في اقامة المشروعات الاستثمارية، وبالتالي زيادة فرص التشغيل والطلب على العمالة مما يساعد في تخفيف حدة البطالة، ومع ذلك ثمة شواهد واضحة على أثر الهجرة السلبي في أسواق العمل من سحب الكفاءات من السوق المصرية، ونقص الإنتاجية (بلال، 2008، ص.144). وقد قسمنا معدل البطالة إلى مستويين المستوى؛ الأول من سن 15-64 سنة، والثاني من سن 15-29 سنة.

المبحث الثالث: توزيع هجرة العقول المصرية

حجم الهجرة المؤقتة والهجرة الدائمة

في هذا الجزء يواجه الباحث صعوبة، نظرًا للكمية الهائلة من تقديرات حجم المهاجرين المصريين الدائمين والمؤقتين التي لوحظ من دراستها التباعد بين تقديراتها خلال السنة الواحدة، وعدم توافر البيانات بشكل كاف. وأيضًا لعدم وجود الإحصاءات عن التحصيل العلمي للمهاجرين المؤقتين إلى دول الخليج ضمن قاعدة بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قبل عام 2005. أما في 2005 فبدأ الجهاز في تسجيل بيانات المهاجرين إلكترونيًا من واقع سجلات تصاريح العمل من وزارة الداخلية (Islamic Development Bank, 2006, P.61). أما الهجرة الدائمة فتم البدء في إصدار الدراسات الخاصة بها في عام 1962 من خلال حصر أعداد المهاجرين الذين غادروا البلاد من خلال القنوات الشرعية واكتسبوا صفة المهاجر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2005).

1- هجرة المصريين إلى الدول النفطية

الطلب على العمالة المصرية من جانب دول النفط، يجعل وضع العمالة متأثرا بأسعار النفط والتحولات السياسية والإنفاق الحكومي لهذه البلاد، وموقف أنظمة الحكم في هذه الدول من النظام المصري. وبشكل عام، فقد ارتفع عدد المصريين في الخارج بمقدار 1.2 مليون بين عامي

2000– 2013 حيث توجد الغالبية العظمى منهم في دول الخليج العربي وليبيا والأردن، وهذا دليل قوي على سوء الأحوال المعيشية والاجتماعية في مصر. ويقدر عدد العمال المصريين داخل الوطن العربي بحوالي 3 ملايين ولا تعرف نسبة الكفاءات منهم.

أولاً: حجم الهجرة الدائمة إلى دول الخليج العربي:

تعد الهجرة إلى دول الخليج العربي نموذجًا للهجرة يسمى بالهجرة من الجنوب– للجنوب، أي تعتبر هجرة المصريين إلى تلك الدول في الأغلب هجرة مؤقتة وليست دائمة، حيث تعرف هجرة المصريين إلى دول الخليج العربي بـ "الهجرة المصرية المؤقتة" (Zohry, 2006, P. 3).

ثانياً: حجم الهجرة المؤقتة إلى دول الخليج العربي:

تتخذ أنماطًا مختلفة كالإعارات الرسمية عن طريق الجهات العامة والحكومية بناء على التعاقدات الثنائية أو الشخصية مع جهات القطاع العام والخاص في الدول العربية. وخلال العقود الثلاثة الماضية تزايد السفر عبر القنوات الرسمية بحثًا عن العمل كنمط بديل للهجرة، وأيضًا يعتبر العمل في فروع الشركات المصرية وخاصة في قطاع التعمير إحدى قنوات الهجرة المؤقتة (الهجرة المصرية المعاصرة، 2003، ص. 27). وعبر هذه العقود تجاوزت تدفقات المهاجرين المؤقتين إلى الدول العربية المجاورة أعداد المهاجرين الدائمين إلى أوروبا وشمال أفريقيا.

وللتوضيح بصورة أكثر تفصيلًا للعقول المهاجرة المؤقتة الكفء يوضح لنا الجدول تصنيف أعداد عقود عمل للمصريين من الدول العربية لعام 2005م وفقاً للمؤهلات الدراسية التي لم تكن تظهر من قبل في الاحصاءات قبل عام 2005م.

جدول رقم (4) يوضح أعداد عقود العمل للمصريين من الدول العربية لعام 2005م

البلد	التحصيل العلمي			الاجمالي
	عالي	متوسط	بدون	
المملكة العربية السعودية	38.657	38.643	59.168	136.468
الامارات المتحدة العربية	12.147	11.493	9.815	33.455
الكويت	14.817	20.923	28.668	64.408
عمان	2.348	546	296	3.190
قطر	3.245	4.323	4.246	11.814
البحرين	621	168	100	889
الاجمالي	71.835	70.835	102.293	250.224

المصدر: وزارة الداخلية، 2005

ويبين الجدول أن المهاجرين المصريين الحاصلين على التعليم الجامعي فما فوق يمثلون نسبة 28% من إجمالي عقود المصريين في عام 2005، وهذا يوضح مدى الاهتمام بالكفاءات المصرية المتعلمة. ونجد أن كلاً من الإمارات وعمان والبحرين من أكثر الدول العربية الجاذبة للمصريين ذوي المهارات العالية أكثر من ذوي التعليم المتوسط وبدون مؤهل علمي. وتأكيدًا لدور المملكة العربية السعودية في طلبها على العمل من المصريين فقد حصدت في هذا العام ما يقرب من 53% من إجمالي عدد المصريين ذوي الكفاءة والمهارات العالية.

2- حجم الهجرة الدائمة والمؤقتة إلى دول الاتحاد الأوروبي

يعد الاتحاد الأوروبي من أهم المناطق الجاذبة للمهاجرين من مختلف أنحاء العالم، نظراً لما يتمتع به من معدلات أجور ومستويات معيشية مرتفعة نسبيًا، بالإضافة إلى توافر مناخ علمي جاذب للكفاءات.

أولاً: حجم الهجرة الدائمة إلى دول الاتحاد الأوروبي:

بناء على التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بدول الاتحاد الأوروبي تشجع بعض المصريين إلى الهجرة الدائمة منذ بداية الستينيات. وتمثل قدرة المهاجرين المصريين بدول الاتحاد على الادخار دافعًا مستمرًا للهجرة غير المنظمة، حيث لوحظ أن تحويلاتهم وقدرتهم على بناء شبكات اجتماعية يشجع دائمًا على الهجرة إلى أوروبا (Zohry, 2006, P.3).

واتخذت معدلات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي اتجاها تنازلياً خلال الفترة من 1992م-2005م باستثناء إيطاليا إذا ما قورنت بأمريكا وأستراليا وكندا، حيث بلغت نسبة المهاجرين المصريين إليها عام 1992م 1%، مقابل 5% من إجمالي المهاجرين المصريين عام 2005. وخلال الفترة من 1962م- 2005م كان معظم المهاجرين من حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بنسبة 65%، يلي ذلك الحاصلون على تعليم جامعي فأعلى؛ حيث تزيد نسبتهم على 27% من إجمالي المهاجرين المصريين. أما نسبة المهاجرين بدون مؤهل فبلغت 8% فقط وهو أمر متوقع في ظل السياسة الانتقائية تجاه مهاجري الدول النامية. ويوضح الجدول الآتي استحواذ دول الاتحاد الأوروبي على ما يقرب من 5% من إجمالي المصريين المهاجرين إلى الخارج في عام 2005م. وتعد ايطاليا أكثر دول الاتحاد الأوروبي استقبالاً للمهاجرين المصريين الدائمين، حيث

تستحوذ على نحو 84.6% من إجمالي المهاجرين الدائمين إلى بعض دول الاتحاد الأوروبي (مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2007، ص. 7).

جدول رقم (5) الهجرة الدائمة للمصريين إلى بعض دول الاتحاد الأوروبي لعام 2005م

الدولة	إجمالي المهاجرين	النسبة
إيطاليا	22	84.6
فرنسا	1	3.85
بريطانيا	1	3.85
ألمانيا	1	3.85
هولندا	1	3.85
الاجمالي	26	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2006، الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر، ص.10.

ثانياً: حجم الهجرة المؤقتة إلى دول الاتحاد الأوروبي:

في يناير 2006م بلغت نسبة المهاجرين المصريين المؤقتين إلى دول الاتحاد الأوروبي 4% من إجمالي المصريين العاملين بالخارج، ويأتي الاتحاد الأوروبي في المستوى الثاني على مستوى الأقاليم الجغرافية من حيث نسبة المهاجرين المصريين المؤقتين.

وعلى محيط دول الاتحاد الأوروبي، تأتي إيطاليا في المقدمة، بنسبة 74% من إجمالي العمالة المصرية المؤقتة في عام 2005، ثم تأتي اليونان في المرتبة الثانية بنسبة تقترب من 17% وبالتالي فإن مجموع استقبال الدولتين يقرب من 91% من إجمالي العمالة المصرية في الاتحاد الأوروبي. والنسبة الأكبر من هذه الهجرة تحمل شهادات متوسطة، يليها حملة الشهادات الأقل بينما يأتي في المرتبة الثالثة حملة الشهادات العليا.

3- حجم الهجرة الدائمة والمؤقتة للدول غير العربية ومنها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED)

أولًا: حجم الهجرة الدائمة إلى دول (OCED):

إن ظاهرة هجرة العقول المصرية خاصة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبعض الدول الأوروبية تشكل خطرًا كبيرًا على النمو الاقتصادي والاجتماعي وهاجسًا مخيفًا للحكومات،

وذلك لأن هذه الهجرة شملت كوادر في تخصصات دقيقة، وتمثل استفادة الدول العربية منها نسبة ضعيفة مقارنة باستفادة إسرائيل من هذه الهجرات. فهدف النظام العالمي الجديد تفريغ الوطن العربي من الكفاءات. وبناء على ما تقدم يجب التصدي لوقف نزيف العقول الذي يلحق الضرر بالاقتصاد القومي والتركيب الهيكلي للسكان ورأس المال البشري.

وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكثر جذبًا للمصريين ذوي الدرجات العالية من الكفاءة خلال الفترة من 1962– 2005، بإجمالي 1357 مهاجرًا منهم 497 من حملة الدكتوراه و476 من حملة الماجستير 384و دبلومًا عاليًا و6665 من حملة البكالوريوس والليسانس وما يعادلها منهم وذلك بنسبة 36.16%، وتأتي بعدها كندا بنسبة 30.47% من إجمالي المهاجرين المصريين الدائمين، ثم أستراليا بنسبة 26.80% من الإجمالي، ويتوزع الباقي بنسب ضئيلة على باقي الدول.

المبحث الرابع :السياسات الحكومية لترشيد الهجرة

1– الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها مصر

تعتبر الهجرة نشاط انساني فلا يمكن التعامل معها من خلال برامج أو منظور أمني فقط، ولكنه يتطلب نشاط دبلوماسي مكثف، والتوعية بقضايا الهجرة. ويتسم موقف السياسة العامة في مصر على تشجيع الهجرة، ويمكن اعتبارها استراتيجية تصدير الأدمغة المُعدة للهجرة إلى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهجرة الأدمغة غير مقصودة بالهجرة إلى الدول الغربية. ومن هنا يبذل قطاع الهجرة جهودًا لفتح أسواق خارجية جديدة للعمالة المصرية. وهناك بعض الاتفاقيات الثنائية الموقعة من قبل مصر (Islamic Development Bank, 2006, P. 63). وبالرغم من محاولات الحكومة في 2009 لتيسير الهجرة الشرعية للعقول المصرية ذوي المهارات العليا، فإنها لم تتوصل الي اتفاق نهائي بشأن هذا الصدد (عمارة، 2013، ص. 21).

جدول رقم (6) وضع اتفاقيات العمل الثنائي التي وقعتها مصر الخاصة بهجرة العمالة

البلد	التاريخ	الوصف	الوضع الحالي
السعودية	-	ترتيبات مخصصة	الاتصال غير منتظم ومتقطع أحيانا
الاردن	1981/1974	-	متوقفة
الاردن	2007	مذكرة تفاهم حول هجرة العمالة المصرية	نشطة
الامارات	1990/1988	-	متوقفة
ليبيا	2003	المعلمين مؤخرا	الاتصال غير منتظم أحيانا
لبنان	1994	عمال بناء	غير متعارف عليه
السودان	2003	تبادل العمال	نشطة
الجمعية العامة للأمم المتحدة	2003	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	حيز النفاذ
الاتحاد الأوروبي	2004	الإطار القانوني الحاكم للعلاقة بين الطرفين، كيفية التعامل بشكل قانوني مع الهجرة غير الشرعية	حيز النفاذ
ايطاليا	2007	تصحيح أوضاع المهاجرين المصريين	نشطة
ايطاليا	2005	توفير فرص للعمالة المصرية	نشطة
ايطاليا	-	عمال زراعيين	نشطة
	2001	مشروع نظام معلومات الهجرة المتكامل	نشطة مع توسع
تونس	2001	-	نشطة
الكويت	2001	اتفاق تعاون تقني على انتقال القوى العاملة	نشطة

Source: Islamic Development Bank, 2010, P.63, The World Bank, 2010,

مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2007، ص. 14، 15، 16.

1- السياسات الحكومية المصرية تجاه جذب العقول المصرية

في عام 2005م هاجر من مصر ما يقرب من مليوني عالمًا من بينهم 620 عالماً في علوم نادرة وتخصصات هامة أخرى بمختلف المجالات (شاكر، 2009، ص. 184). وبناء على ذلك تسعى مصر جاهدة إلى جذب واستقطاب علمائها بالخارج للمشاركة في التنمية الاقتصادية وربطهم بالوطن من خلال البرامج والمؤتمرات والندوات ومنها:

2-1- المؤتمرات

أولًا: ندوة العمل الدولية

تمت هذه الندوة بالتعاون بين الحكومة المصرية والحكومة الإيطالية ومنظمة الهجرة الدولية لربط المهاجرين بأرض الوطن، وأعلن خلالها عن مشروع نظام الهجرة المتكامل والذي بدأ في 22 يونيو 2001م، الذي يتمثل دوره في إعداد قائمة بيانات حديثة لإدارة تدفقات الهجرة المنتظمة من مصر والاستفادة من رأس المال البشري والمادي المهاجر عبر نافذة للمهاجرين المصريين على شبكة الإنترنت (وزارة القوى العاملة والهجرة، 2003، ص. 4- 5).

ثانيًا: المؤتمر الدولي للهجرة (الإسكوا)

قامت وزارة القوى العاملة والهجرة من أجل ربط المهاجرين بمصر وإيمانًا منها بقضية الهجرة الدولية والتنمية، بإنشاء قاعدة بيانات متكاملة عن العلماء المصريين بالخارج بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وأكاديمية البحث العلمي، وأيضًا نفذت الموقع الإلكتروني بوابة مصر. وتم ذلك أثناء افتتاح المؤتمر الدولي لإحصاء الهجرة الدولية والاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، وتم تحديث تعدادات السكان لعام 2006م نظراً لنقص الإحصاءات (شاكر، 2009، ص. 181).

ثالثًا: مؤتمر دعم الاصلاح الاقتصادي والعلمي لمصر

دشن علماء مصر بالولايات المتحدة الأمريكية مؤتمراً لدعم الاقتصاد المصري بخبراتهم التكنولوجية والعلمية، وتوصلوا إلى ضرورة مشاركتهم في المشروعات الوطنية وتطوير التعليم بكافة مراحله والبحث العلمي، وتوطيد علاقة العلماء بالخارج مع مصر (شاكر، 2009، ص. 182).

رابعًا: المؤتمر الأول للعلماء العرب والتكنولوجيا في الخارج

أنشئ العلماء العرب المهاجرين "شبكة العلماء والتكنولوجيا العرب في الخارج" التي تسمى بالاستا (ALSTA)، بهدف البحث عن الكفاءات العربية المهاجرة والاستفادة من خبراتهم في التقدم والتطور العلمي (وزارة التجارة والصناعة، ص. 16).

خامسًا: مؤتمر تكنولوجيا المعلومات بين الاستيعاب والتطبيق والابداع في التنمية الشاملة

عقد المؤتمر بالتعاون بين أصدقاء العلميين المصريين بالخارج ووزارة القوى العاملة والهجرة، واستند على محاور رئيسية تمثلت في التحديات التي تواجه التنمية المصرية وكيفية نشر ثقافة تكنولوجيا المعلومات والتدريب على استخدامها (شاكر، 2009، ص. 183).

2-2- المشروعات والبرامج

أولًا: مشروع الطريق إلى نوبل

يرعى المركز القومي للبحوث المصرية هذا المشروع تحت إشراف العالم المصري فاروق الباز، ويهدف إلى احتواء واستعاده العقول والكفاءات المصرية بالخارج، ووقف نزيف العقول ومساعدة وتأهيل الباحثين للحصول على جائزة نوبل، وتوفير الإمكانيات التي يحتاج إليها الباحث في مجال تخصصه لإنجاز أبحاثه بنفس إمكانيات الدول المتقدمة.

ثانيًا: مشروع القرية الذكية

أنشئت وزارة الاتصالات والمعلومات القرية الذكية والتي تقوم بصفة مستمرة على تحديثها كي تجذب العقول المصرية المهاجرة بديلا عن اجتذاب الولايات المتحدة الأمريكية لها (وزارة التجارة والصناعة، ص. 15).

ثالثًا: مشروع توكتن (TOKTEN Project) [3] تحويل نزيف العقول إلى كسب مؤقت للعقول

قد بدأ المشروع في يناير عام 1980م بناء على اتفاق بين أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعتبر من أول وأكبر المشروعات التي اعتمدت عليها مصر في الاستفادة من خبرات الكفاءات المصرية المغتربة العاملون بشركات متعددة الجنسيات. وكذلك تبنى دعوتهم لمؤسسات وجهات وطنية ذات صله بالتنمية في مصر لفترات قصيرة والاعتماد عليهم باعتبارهم الأقدر على معرفة أحوال دولهم (الغريب، 2012، ص.167).

[3] اختصار إلى "نقل المعرفة والخبرة عن طريق المواطنين المغتربين "Knowledge Through Expatriate Nationals The Transfer of"، وهو مشروع عالمي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفذ لأول مرة في تركيا خلال عام 1967م و 1977م لتقليل استنزاف العقول والاستفادة منها. ويهدف TOKTEN إلى إعطاء المغتربين الوطنيين الفرصة للعودة إلى أوطانهم لفترات قصيرة لنقل ما لديهم من خبرة في مجالات تخصصهم.

رابعًا: الحملات الاعلامية المشتركة ما بين مصر ومنظمة الهجرة الدولية

تعاونت مصر مع الحكومة الايطالية ووقعت على مذكرة تفاهم للقضاء على قضية الهجرة غير الشرعية، وذلك للقضاء علي هذه الظاهرة ومحاولة تدنية مخاطرها. وبشأن هذا الصدد، قد قامت الحكومة المصرية في أواخر 2016م بإقرار عقوبات قانونية على سماسرة الهجرة، وكذلك اتخاذ الاجراءات الخاصة بضبط السواحل وتأمين حدودنا.

خامسًا: إصدار قرار جمهوري بتشكيل مجلس استشاري من كبار علماء وخبراء مصر [4]

عقب 2011م وتغير الأوضاع الداخلية، فقد أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي قراراً جمهورياً بصدد الاهتمام بالكفاءات المصرية، بتشكيل مجلس استشاري من كبار علماء مصر وخبرائها في الداخل والخارج، يتبع رئيس الجمهورية تحت مسمى "المجلس الاستشاري لعلماء وخبراء مصر." ويختص هذا المجلس بتقديم المشورة العلمية والفنية، ودراسة ما يقدم من اقتراحات أو أفكار، وتقديم المقترحات اللازمة للارتقاء بمنظومة التعليم والبحث العلمي وعرضها واقتراح مخططات للمشروعات القومية الكبرى وإعداد تقييم علمي دوري عن معدلات إنجازها، وبناء السياسات المستقبلية لجميع قطاعات الدولة علي أسس علمية.

النتائج

تتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة

1- خلال فترة الدراسة المعنية وما تلاها، كان هناك تذبذب لمعدلات الهجرة وذلك بسبب الاضطرابات والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالداخل والخارج، وبشكل قاطع هناك زيادة مضطردة في هجرة الكفاءات من مصر خاصة في الآونة الأخيرة.

2- الاهتمام بتلقي رؤوس الأموال والتحويلات من المهاجرين المصريين أكبر من الاهتمام بعملية انتقال رأس المال البشري، ولكن في المادة رقم (3) بالقانون رقم (111) أقرت بمشاركة وزارة الهجرة في البحث عن وسائل الاستفادة من خبرة ومعرفة العلماء المصريين بالخارج في مجالات التنمية والانتاج.

[4] القرار الجمهوري الصادر بتاريخ 2014/09/07 المنشور في الجريدة الرسمية، الهيئة العامة للاستعلامات.

3- لهجرة العقول نتائج سلبية ومعنوية، ففقد مصر لكفاءاتها يتسبب في تعطيل خطط التنمية، وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي مما يؤثر بالسلب في البحث العلمي. ونجد أن الأثر المعنوي لا يقل أهمية عن الأثر المادي، مما يعطي انطباع بأن الوصول للشهرة العلمية طريقه الهجرة.

4- هجرة العقول كالعملة ذات وجهين لها آثار إيجابية وآثار سلبية، وتكمن الإيجابيات في كون هجرة العقول في مصر منفذًا لتوظيف الأعداد المتزايدة من خريجي الجامعات المصرية، الذين يلفظهم سوق العمل المصري، فهي بديل من هدر الأدمغة بالداخل. وتعتبر حلاً لمعدل النمو السكاني السريع، فهناك علاقة طردية بين إجمالي أعداد المهاجرين وحجم التحويلات المالية لكل دولة. وتستفيد مصر من آثار التغذية المرتدة كالتحويلات المالية والتكنولوجية إذا عاد المهاجرون.

5- وفقاً للأدبيات، فالدافع الرئيسي للهجرة هو عدم قدرة سوق العمل على توظيف ذوي المهارات العالية، وأن الآثار المترتبة على الهجرة سيئة بالنسبة للتنمية الاقتصادية بالدول النامية المرسلة في الأجل القصير.

6- النظرية النيو كلاسيكية هي النظرية السائدة لشرح أسباب الهجرة، يكمن افتراضها الأساسي في الاعتبارات الاقتصادية والنفسية للمهاجر. وأن الدافع وراء الهجرة هو الاختلافات الجغرافية العمل، وتدفع الفروق في الأجور الرحيل بهدف زيادة الدخل.

7- ترتب على زيادة الاستثمار في رأس المال البشري ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويسمي هذا بأثر كسب العقول. ولذلك فان الفوائد المرجوة من هجرة العقول تكون أكبر من الأرباح المتوقعة لكلا من الدول المستقبلة والمرسلة.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها تتمثل أهم التوصيات التي يمكن أن تسهم في الحد من هجرة العقول والكفاءات العلمية المصرية في النقاط الاتية:

1- في حال عدم عودة المهاجرين مرة أخري، فينبغي أن يكون هناك نوعاً من التعويض النقدي أي "ضريبة لاستنزاف العقول" تدفعه الدول المتقدمة إلى الدول النامية مقابل

استنزافها للكفاءات وذلك من خلال تشجيع التنسيق بينهم لتعويض الآثار الخارجية السلبية لهجرة العقول.

2- تحويل استنزاف العقول إلى تدوير للعقول، فالعلم هو أفضل مسار لحل جميع المشاكل الراهنة والتصدي لها، من خلال بناء جسور الثقة بين العقول المهاجرة والمراكز البحثية والقطاعات الحكومية المختلفة.

3- الاهتمام بالمهاجرين وتدعيم انتمائهم للوطن، ومنع استقطابهم بالخارج من قبل الجماعات الإرهابية أو من يحملون أفكاراً معادية لمصر والتوعية بتحديات الأمن القومي.

4- التعاون مع مؤسسات وقطاعات الدولة المختلفة لتوفير امكانية التواصل مع الشباب المهاجرين، لربطهم بالوطن لتوضيح الدور الريادي الذي تلعبه مصر. وذلك من خلال دمجهم في برامج الخدمة المجتمعية لتنمية روح الولاء لديهم، وتنظيم ورش عمل للنقاش والبحث في القضايا والتحديات التي تواجههم، وأيضاً تكثيف البرامج التي تخص طلائع المهاجرين.

5- يقترح على الدول التي ليس لديها قدر كاف من العمالة أن تسعى لجلب المزيد، بشرط إعطاء أجور مرتفعة تجذب مهاجرين الدول التي لديها فائض في العمالة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ- الكتب:

1-العيسوي، إبراهيم، (2000)، ***التنمية في عالم متغير (دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها)***، الطبعة الأولي، القاهرة، دار الشروق.

2-كرم، أنطونيوس، (1982)، ***العرب أمام تحديات التكنولوجيا***، السلسلة 59، الكويت، عالم المعرفة.

ب- الرسائل العلمية:

1- بدير، بلال محمد أحمد، (2008/2007)، ***اقتصاديات الهجرة الخارجية " دراسة عن هجرة العمالة المصرية إلى الخارج"***، قسم الاقتصاد والعلوم المالية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية.

2- شاكر، مروة حسين أحمد، (2009)، ***هجرة العقول والكفاءات العربية وأثرها على التنمية مع إشارة خاصة لمصر***، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

3- الشبلي، محمد إبراهيم محمد، (2012)، ***هجرة العقول: تقدير اقتصادي إسلامي: حالة الأردن***، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن.

4- عبد الرحمن، طارق عطية السيد، (2002)، ***أثر الهجرة الخارجية المؤقتة للريفيين على بعض القيم الاجتماعية والاقتصادية (دراسة حالة بإحدى قرى محافظة كفر الشيخ)***، رسالة ماجستير، كلية الزراعة بكفر الشيخ، جامعة طنطا.

5- عبد اللطيف، طارق متولي محمود، (2014)، ***أهم العوامل التي تؤثر علي هجرة القوى العاملة والكفاءات العلمية جمهورية مصر العربية، دراسة حالة القوى العاملة في مدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية***، رسالة ماجستير، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الاسلامية.

6- عمارة، أميرة محمد، (2013)، ***هجرة العقول وأثرها في النمو الاقتصادي في مصر***، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، مركز دراسات الوحدة العربية، جامعة حلوان.

7- الغريب، داليا صلاح عبد العليم، (2012)، ***استثمار العقول والكفاءات العلمية المهاجرة من مصر في ضوء خبرات كل من الهند والصين***، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة طنطا.

8- مراد، حسام ابراهيم الدسوقي، (2015)، ***أسباب هجرة العقول المصرية: دراسة ميدانية مجلة القراءة والمعرفة مصر***، جامعة دمياط، كلية التربية،.

ج- الدوريات:

1- تشيف، موريس وآخرون، (2007)، تحويلات المهاجرين سنويا على مستوى العالم، النشرة الدورية التي يصدرها قطاع شئون الهجرة والمصريين في الخارج، ***وزارة الهجرة والقوى العاملة المصرية***، العدد 52، ص.7.

2- التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، (2014)، الهجرة الدولية والتنمية، ***جامعة الدول العربية***، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة.

3- زهري، أيمن، (2015)، اليوم الدولي للمهاجرين والوعي بقضايا الهجرة: أهم عشر قضايا حول الهجرة والمصريين بالخارج خلال عام 2015، ***الجمعية المصرية لدراسات الهجرة***، سلسلة أوراق بحثية.

4- زهري، ايمن، أكتوبر (2011)، أثر الثورات العربية على العمالة المصرية بالخارج، ***الجمعية المصرية لدراسات الهجرة***، سلسلة أوراق بحثية 2.

5- عزت، عائدة، هجرة العقول العربية، ***وزارة التجارة والصناعة المصرية***، الإدارة المركزية لبرامج دعم القدرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

6- عويس، إبراهيم، (1981)، هجرة المصريين، هجرة الكفاءات العربية، بيروت، ***مركز دراسات الوحدة العربية***.

7- فرجاني، نادر، (1985)، هجرة الكفاءات والتنمية في الوطن العربي، ***جريدة المستقبل العربي***، العدد (80).

8- الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر، (2008)، دورية سنوية، ***الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء***.

9- هجرة الكفاءات العربية، (1980)، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا (الاسكوا)، ***جريدة المستقبل العربي***، ص.142.

د- الندوات والمؤتمرات:

1- السلطاني والأسدي، عبد الحسين، نعمة عبد الصمد، (2009)، معايير جذب الكفاءات العلمية خارج البلد من وجهة نظر الكفاءات العلمية داخل البلد، ***المؤتمر الأول لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي***، جامعة الكوفة.

2- شحاتة، عماد عبدالمسيح، (24- 25 سبتمبر 2003)، الآثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية للخارج، ***المؤتمر الحادي عشر للاقتصاديين الزراعيين***، "التنمية البشرية في القطاع الريفي"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، ص 419- 440.

3- طه، عبد العليم طه، (1979)، الهجرة المصرية المؤقتة إلى الدول العربية، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، ***وحدة أساليب التخطيط***.

4- مرزوق، نبيل، (2010)، هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، ***جمعية العلوم الاقتصادية السورية***.

5- نوير، عبد السلام، (2003)، سياسات البحث العلمي في مصر وهجرة العقول، ***مؤتمر بمركز بحوث الدول النامية كلية العلوم السياسة***، جامعة أسيوط.

6- الهجرة المصرية المعاصرة، (2003)، ***وزارة القوى العاملة والهجرة ومنظمة الهجرة الدولية***.

هـ- البيانات:

1- ***الكتاب الاحصائي السنوي*** (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أعداد مختلفة).

2- ***النشرة السنوية للهجرة لدائمة للمصريين*** (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أعداد مختلفة).

3- ***نشرة الهجرة والمصريون في الخارج***، وزارة القوى العاملة والهجرة، تاريخ وإحصاءات الهجرة المصرية.

4- *دليل مؤشرات السكان والتنمية*، (أبريل 2006)، القاهرة.

5- ***السكان بحوث ودراسات مجلة نصف سنوية***، (يوليو 2013)، العدد 86، القاهرة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

أ- **الدوريات**:

1- Beine, Docquier, Rapoport, Brain Drain and Human Capital Formation in Developing Countries: Winners and Losers, ***The Economic Journal***, Vol.118, No. 528, (2008), PP. 631-652.

2- Brain Drain in IDB Member Countries: Trends and Developmental Impact, ***Islamic Development Bank***, Economic Policy and Strategic Planning Department, Occasional Paper, No.1, (2006).

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

1- ***الهيئة العامة للاستعلامات المصرية***: http://www.sis.gov.eg/?lang=ar.

ملاحق الجداول

ملحق رقم (1) الإنفاق العام للدولة على التعليم طبقاً (للموازنة العامة للدولة) خلال العام 1997/ 1998 م- 2014/2013 م بالمليون جنيه

البيان	1997/ 1998	1998/ 1999	1999/ 2000	2000/ 2001	2001/ 2002	2002/ 2003	2003/ 2004	2004/ 2005	2005/ 2006	2006/ 2007	2007/ 2008	2008/ 2009	2009/ 2010	2010/ 2011	2011/ 2012	2012/ 2013	2013/ 2014
الانفاق العام للدولة	83520	91526	100303	112614	126853	143014	159602	177427	187817	217275	244061	343912	323917	403168	490590	533785	689327
الانفاق العام على التعليم	12427	13527	14747	16525	18125	20191	22200	21045	24295	26715	30234	35396	40973	46539	51380	63557	80860
نسبة الانفاق على التعليم الي الانفاق العام	14.9	14.8	14.7	14.7	14.3	14.1	13.9	11.9	12.9	12.3	12.4	10.3	12.6	11.5	10.5	11.9	11.7
الانفاق على التعليم قبل الجامعي	9060	9541	10490	11926	13178	14597	16053	16961	18438	19625	22317	27175	31465	36305	40294	49829	55029
نسبة الانفاق على التعليم قبل الجامعي الي الانفاق على التعليم	72.9	70.5	71.1	72.2	72.7	72.3	72.3	73.9	75.9	73.5	73.8	76.8	76.8	78	78.4	78.4	68.1
الانفاق على التعليم الجامعي	3367	3986	4258	4599	4948	5593	6146	5495	5857	7090	7917	8221	9508	10234	11086	13728	18080
نسبة الانفاق على التعليم الجامعي	27.1	29.5	28.9	27.8	27.3	27.7	27.7	27.7	24.1	26.5	26.2	23.2	23.2	22	21.6	21.6	22.4

المصدر: الموازنة العامة للدولة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي لعام 2005، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي لعام 2014

جدول رقم (2) قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج وفقاً للدولة المستقبلة للمهاجرين خلال الفترة من (1991/1990م- 2005/2004م)/ (بالمليون جنيه)

بلد الإقامة	السنة المالية											
	1999/2000	%	2000/2001	%	2001/2002	%	2002/2003	%	2003/2004	%	/2004 2005	%
السعودية	737.6	24.5	681.3	23.97	621.2	21.03	634.4	21.41	639.6	21.32	725.5	16.76
الكويت	410.9	13.40	222.3	7.82	376.4	12.75	254.3	8.58	205.6	6.85	589.2	13.61
الامارات	283	9.23	301.9	1.62	349.4	11.83	302.9	10.22	278.8	9.29	371.6	8.58
قطر	41.7	1.36	46.2	1.56	48.5	1.54	45.4	1.53	44.4	1.54	63.8	1.47
بلد الإقامة	1999/2000	%	2000/2001	%	2001/2002	%	2001/2002	%	2003/2004	%	/2004 2005	%
البحرين	19.4	0.63	12.7	0.54	54.2	1.84	23.8	0.80	7.1	0.24	10.5	0.24
عمان	12.1	0.39	11.0	0.39	11.3	0.38	14.9	0.50	15.5	052	18.4	042
ليبيا	3.3	0.11	2.6	0.09	3.0	0.10	1.6	0.05	2.7	0.09	2.1	0.05
لبنان	16.4	0.53	14.6	0.51	10.3	0.35	18.0	0.61	14.6	0.49	20.6	0.48
أمريكا	1018.8	33.21	1048.8	36.89	955.9	32.38	1025.9	34.63	1111.1	37.04	1619.6	37.41
فرنسا	46.6	1.52	48.8	1.72	47.3	1.60	63.3	2.14	63.4	2.11	68.7	1.59
ألمانيا	91.2	2.97	96.6	3.40	89.1	3.02	125.9	4.25	131.1	4.37	230.5	5.32
إيطاليا	33.6	1.10	34.6	1.22	32.4	1.10	48.3	1.63	64.3	2.14	74.9	1.73
هولندا	9.9	0.32	16.5	0.58	12.0	0.41	22.4	0.76	36.6	1.22	25.9	0.60
إنجلترا	113.1	3.96	95.7	3.370	116.0	3.93	124.0	4.19	122.8	4.09	169.4	3.91
اليونان	4	0.13	5.6	0.20	5.2	0.18	7.9	0.27	8.4	0.28	11.6	0.27

المصدر: الجامعة الأوروبية، التقرير السنوي لهجرة البحر الأبيض المتوسط، عام 2007/2006، ص 65، البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، فبراير 2006